

المدير المسؤول : محمود غزالة • أمين التحرير : ادمون صعب



خبز الصاج يفتح الشهية

كان لدخول التقنية الحديثة صناعة الخبز ، عن طريق ابدال الحطب بالمازوت ، ثم بالغاز ، واستعمال العجانات والرقاقات الآلية تأثير كبير في تغيير وجه الرغيف تسويقا واستهلاكا ، وقد اخذت الافران بهذا التغيير من دون ان تراعي المواصفات الاساسية للخبز اذ صار اصحابها يعمدون الى الاكتفاء بمزج الطحين بالماء والملح ويزيدون من كل صنف حسب الحاجة الى ان تتعادل في ما بينها • يضاف الى ذلك ان وضع الافران الحديثة سيء ويتسبب في تلوث الطحين والخبز •

وتشير الاحصاءات الى ان ٩٠ في المئة من افران بيروت (٣٥٠ فرنا عربيا و ٤٠ لصنع الخبز الافرنجي) لا تتوافر فيها الشروط الصحية ، سواء بالنسبة الى البناء ، حيث دخول اشعة الشمس ضروري ، أم بالنسبة الى مكان خزان المحروقات وطريقة تركيبة ، ناهيك بنظافة الالواح الخشبية ، ولنظافة بيوت الخلاء - اذا وجدت - هذا مع العلم ان ٨٠ في المئة من عمال الافران هم من غير اللبنانيين ، والفرن هو مكان اقامتهم الدائم كما الالواح الخشبية هي اسرتهم •

واذا كان اضراب الافران فرض تسليط الاضواء على اوضاع الافران الحديثة ، فهو من ناحية اخرى اعاد الى الاذهان كل الصور القديمة التي تذكر بأيام زمان حين كانت الشهية تفتح النفس على رائحة الخبز الطازج وقد خرج من الصاج والتنور صحيا لذيذ الطعم •

وبعودة الصور القديمة ، عاد الحديث عن الصاج الذي يكثر استعماله في السهول والمناطق الفقيرة ، فهو لا يتطلب حطبا كثيرا ويكفي ما يخبز بواسطته لتأمين مونة العائلة ليومين او ثلاثة •

ومن الصور القديمة ايضا فرن الضيعة الذي يعمل على الحطب ويحتاج منه الى كميات كبيرة ، لذلك كان انتشاره في المناطق الجبلية ، خصوصا تلك التي تكثر فيها الاحراج ••• وقد انقرض هذا النوع من الافران ، تقريبا ، بسبب النزوح من الارياف الى المدن • واول ما يجب اعتماده في بناء فرن الضيعة هو الحجار التي تختزن الحرارة ، على ان يكون المكان الذي ينضج فيه العجين من تربة بيضاء وحجار معروفة باسم « مصح دقاق » نسبة الى منظرها البلوري وقدرتها على اختزان الحرارة مما ينضج العجين بطريقة مثالية • والرغيف الذي يخرج من هذا الفرن يتميز بأنه من « قبعتين » وقطرة اصغر من قطر رغيف الصاج او المرقوق ، وهو غالبا ما يستعمل في الايام الممطرة والباردة •

أما التنور ، فهو صهريج بحجم البرميل العادي ويبنى من المواد نفسها التي في الفرن •

والمزعج في التنور هو طريقة وضع العجين التي تتطلب ان يحنى نصف الجسم والرأس فوق النار بحيث يمكن لصق العجين على الجدار الذي يستوعب اكثر من رغيفين في آن ••• ورغيفه يشبه رغيف الصاج لكنه اكثر سماكة •

هذه الصور القديمة عادت الى الاذهان مع اضراب الافران ، فهل يعود اليها عزها وتعود الناس تأكل الرغيف الصحي والطازج الذي قلما نجده الا في قلة من افران تعمل على الحطب ؟

(كلام آخر وصور ص ٤)

الحكم الصالح والخبز النظيف

ثمة ما يلفت في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد ، اذ ان قضايا الناس الحياتية تتفجر في تزامن غريب • وللمرة الاولى : ربماأتثار ثلاث قضايا اساسية في فترة زمنية واحدة ، وتبدو كأنها مشدودة بخيط واحد ، هي قضايا الخبز والعلم والعمل • وهي قضايا لو نظر اليها الحكم في صفاء لوجد انها مقياس التخلف والتقدم في الدول وان توفيرها هو ابسط واجبات الحكم التقليدية، الى جانب الامن (المفقود طبعا) • ذلك ان الناس عندما رضيت بان تتنازل للدولة ، كمجموعة سلطات ، عن بعض حرياتها انما املت في ان يكون هذا التنازل من اجل سعادة الناس وهناء عيشها وانها طمحت كذلك الى ان تجد في المقابل ما يعوض الحرية التي فقدتها طوعا• وعندما تنزل الناس الى الشارع كما فعل الطلاب والعمال ، وتطالب بمثل ما طالبت به ، انما يبدو ان ما تم التنازل عنه قد بدأ اصحابه يحاولون استرجاعه وان السلطة ، او بعضها ، لم تعد في ايدي من اودعت بل هي عادت الى الناس اصحابها الحقيقيين ، فلا ينفع اذ ذاك القمع مع الطلاب ولا الوعود او التحديات ولا حتى العناد مع العمال •

وهذا التبسيط لما يجري في الاطار الاقتصادي والاجتماعي ، في ضوء الترابط بين الخبز والحرية ، يكشف كم الحكم في لبنان بعيد في الواقع عن مفهوم الدولة التقليدية ، في شكلها البدائي الاولي ، وكم هو بعيد في الزمن عن الدولة العصرية•والسمة التي تطبع الاخيرة وتبرر وجودها هي انها تجاوزت النظرة الى الخبز والعمل والعلم - والحرية كذلك - كمكاسب يحققها العمال بنضالاتهم واضراباتهم او انتصارات يحرزها الطلاب بتظاهراتهم وعنفهم - والحكم لا يتحرك الى بعد العنف الذي غالبا ما يكون ردا على عنفه هو - بل هي اعتبرت ان عناصر الثالوث الاقدس هي حقوق بديهية وبسيطة، لا جدل فيها ، وان العدالة تقضي بتحقيقها للناس من غير ان تطالب بها والا تكون مشروطة بالتنازل عن مزيد من الحرية للدولة التي تصبح عندئذ مستبدة وباطشة ، لان الحر لا يمكن ان يبني وطنا اذا كان جائعا او جاهلا او عاطلا عن العمل • وهنا مغزى المضمون الاقتصادي والاجتماعي للحرية ان العلاقة الحالية فيتفجر القضايا الاقتصادية والاجتماعية في لبنان هي علاقة الحكم الصالح ، اي العادل ، بالخبز النظيف اي الحق • فالدولة التي تعجز في هذا العصر - حيث التقدم لم يعد مرتبطا بالغنى - عن تأمين الخبز النظيف والعلم المتقدم والعمل الحق لا يسعها الا ان تستغرب وجود العمال والطلاب في الشارع ، وهم اكثر القوى انشدادا الى العصر واكثر الناس تأثرا به وبقضاياه • انهم البوصلة التي تهتدي بها الانظمة الراغبة في التقدم والتطور •

ان مواجهة هذا الثالوث المطلبي يجب ان يتم عبر هيئاتتفهم لغته، كمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نظرا الى تعقد مشاكله وتشعبها ، وعلى الحكم ، بدلا من ان يغضب ويعتبر ان العمال والطلاب يستفزونه ، ان يستفز هو نفسه ويفاجيء العمال والطلاب ، وارباب العمل كذلك ، بانه حكم صالح وبان الخبز النظيف يخرج من فرنه •

ادمون صعب

"النهار الانمائي" يستفتي العمال

٩٠٪ مع اضراب ٢ نيسان و ٦٣٪ يريدونه مفتوحاً

فريق « النهار الانمائي » اجرى بين الثالث والعشرين والسادس والعشرين من آذار الحالي استفتاء شمل الاراضي اللبنانية ووزعت استماراته بنسبة الثلثين على المناطق الصناعية في العاصمة (الدورة ، النهر ، برج حمود ، المكلس ، الدكوانة ، كفرشيما ، انطلياس ، الشويفات ، الشياح ...) وبنسبة الثلث على المناطق الصناعية في المدن الاخرى (زحلة ، شكا ، طرابلس ، صيدا ...) . وأظهرت نتائج الاستفتاء الامور الاتية :

١ — ان ٩٠،٣٠ في المئة من العمال يؤيدون تنفيذ الاضراب العمالي العام في الثاني من نيسان ، و ٦٣،١٥ منهم يريدونه اضرابا مفتوحا حتى تحقيق المطالب . وهذه النسبة العالية تعكس الحالة التي تسود اوساط العمال في هذه الظروف .

٢ — ان ثقة القاعدة العمالية في التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الغلاء هزيلة جدا ، اذ عبّر ٧٦ في المئة من العمال الذين شملهم الاستفتاء عن قناعتهم في ضعف هذه التدابير ، في حين اعتبر ١٩،٤ في المئة من العمال انها كانت جزئية .

٣ — ابرز الاستفتاء قناعة العمال في ان الدولة لا تحقق المطالب العمالية الا تحت الضغط . ويرى اكثر من ٧٢ في المئة من العمال ان الحكومة لن تنفذ المطالب قبل الاضراب ، في حين يعتقد ٤،٢٨ منهم ان تنفيذ هذه المطالب سيتم قبل موعد الاضراب .

٤ — على رغم ان نسبة التسعين في المئة تريد تنفيذ الاضراب فان ٦٢،٨٥ في المئة فقط تعتقد ان الاضراب سينفذ فعلا في الثاني من نيسان . ويبدو ان نسبة الـ ٢٨ في المئة ، التي تؤيد الاضراب ، ولكن لا تعتقد أنه سينفذ ، وقعت في دائرة اليأس بسبب تأجيل الاتحاد العمالي العام مرتين ، على التوالي ، موعد تنفيذ الاضراب العام .

٥ — يظهر أن العمال يعون الصعوبات التي تواجه تحقيق مطالبهم ، اذ اعتبر ٣،٤٢ في المئة ان المطالب ستحقق كليا بعد الاضراب ، بينما يرى ٦٢،٨٥ في المئة ان المطالب ستحقق جزئيا ، ويرى الباقون ، الذين يشكلون نحو الثلث ، ان المطالب لن تنفذ حتى بعد الاضراب العمالي العام . وتعكس هذه النسب قناعة العمال في كون المطالب نسبية، اي ان تحقيقها يرتبط بتطور موازين القوى بين الحركة العمالية وبين السلطة وارباب العمل في كل مرحلة من المراحل .

٦٤٪ غير نقابيين

٦ — ومن المفارقات التي اظهرها الاستفتاء ، ان ٦٤،٤٢ في المئة من العمال غير منتسبين الى النقابات العمالية، بينما ٢٧،٤٢ منهم منتسبون و ٨،٥٤ ينوون الانتساب . ونسبة الذين سينتسبون الى النقابات ، على رغم ضعفها ، تشكل خطوة مهمة الى الامام .

٧ — والمفارقة الاخرى ان ٣٠،٢٨ في المئة فقط يعتبرون ان زيادة الاجور هي المطلب الاهم في حين يرى الباقون ان التقديمات الاجتماعية (كالمساكن الشعبية ومجانية التعليم والتطبيب) هي اكثر اهمية . ويدل ذلك على نضج فطري ، لدى العمال، لان زيادة الاجور لا تشكل اي مكسب للعمال ، في حال استمر استفحال الغلاء .

٨ — والملاحظة الاساسية ان قضية الاسكان استحوذت على اهتمامات العمال ، اذ ان ٣٨،٨٥ في المئة منهم اعتبروها اهم مطلب في المرحلة الراهنة ، نظرا الى الوزن الذي تمثله في موازنة الاسرة العمالية . اما الهاجس الثاني الاساسي ، في نظر العمال ، فهو البطالة وضرورة الغاء التسريح الكيفي والذي استفحل امره في الشهرين الماضيين . وقد افاد المستفتون ان الهاجس الثالث عند العمال هو التعليم .

٩ — ويعتقد ٥٥،١٤ في المئة من العمال ان المطالب التي يرفعها الاتحاد العمالي العام كافية في الوقت الراهن ، بينما يعتبرها ٤٣،١٥ في المئة غير كافية . والاستنتاج الاساسي في هذا المجال هو ان المطالب العمالية مرشحة للتوسع ، مع العلم ان القاعدة العمالية ، كما اتضح للفريق المستفتي ، ليست مدركة في وضوح لهذه المطالب كلها ، نظرا الى فقدان الاعلام العمالي النشيط والمتحرك .

١٠ — ان هذا الاستفتاء يؤكد ان ثمة اصرارا من القاعدة العمالية على مبدأ تنفيذ الاضراب العمالي في موعده في الثاني من نيسان ، وان هذا الاصرار بلغ درجة المطالبة باعلان الاضراب المفتوح . ولم يعد في مستطاع الاتحاد العمالي العام ان يلجم هذا الاصرار او يسكته . واذا كان الاتحاد منقسما صقورا وحمائم ، فان القاعدة العمالية ، حين يتعلق الامر بقوتها وغذائها اليومي ، تصب بأكثرية ساحقة في اتجاه الصقور .

(نتائج الاستفتاء ص ٢)

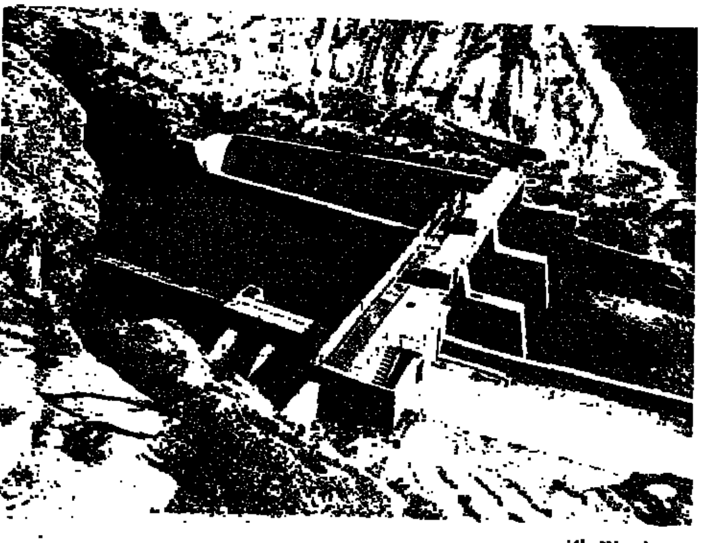
يونيسف تصنع عالما سعيدا



تزويد السكان بمياه عذبة نقية هي جزء مهم من خدمات يونيسف في اليمن الشمالية . هنا صهريج ينقل المياه في باجل، قرب الحديدة . (تفاصيل اخرى يونيسف ص ٧) .

من يصف الدواء الصيدلي أم الطبيب ؟
*
أين أصبحت قضية الدواء
(ص ٥)
دراسة عن التبغ لاتحاد شباب الجنوب
(ص ٨)

ليطاني الـ ٨٠٠ متر يواجه مرحلة تغيير البيئة والانسان



سد على الليطاني ●

تستأثر المشاريع المائية باهتمام الدول النامية خصوصا تلك التي يرتكز اقتصادها على الزراعة ، ومن بين هذه الدول العالم العربي الذي اهتم في الخمس والعشرين السنة التي مضت بقضايا الري وتحويل مجاري الانهر وانشاء السدود. وكان اكبر ما نفذ فيه السد العالي في مصر ومشروع الفرات في سوريا ومشروع الليطاني في لبنان .

والمشروع اللبناني يمر بمرحلة انتقالية يتجاوز فيها توليد الكهرباء الى الري ، وعملية تحويل مياه الليطاني الى الري هي اصعب بكثير من انشاء السدود ومحطات توليد الكهرباء المضمونة الانتاج ، فمشاريع الري يجب ان يرافقها اصلاح زراعي وتعديل في قوانين الملكية والحيازة والارتفاق ، فضلا عن تبديل الزراعات وطرق الري واستعمال الاسمدة ، ان لم يكن تبديل العقلية والعادات الزراعية السائدة .

من هنا ، ان لليطاني ابعادا تتجاوز الصراعات السياسية ، وهي ابعاد تمثل دورا كبيرا في مفاهيم الانماء الحديثة ، اذ انها تكون في ضمير الشعب .

المدير العام لمصلحة الليطاني الدكتور شارل رزق ، يشرح هذه الابعاد منطلقا من « كون عملية الري هي اصعب بكثير من عملية توليد الكهرباء لان مردود الزراعة غير اكيد» لذلك فان تنفيذ مشاريع توليد الطاقة جاء في المرحلة الاولى « لان لبنان كان في حاجة اليها ، ولان مردود انتاجها يستعمل في تمويل المشاريع الزراعية » حسب ما اوضح مدير الاستثمار الكهربائي في المصلحة المهندس حسن الطويل .

مرحلة التردد

اذا المرحلة الاولى انتهت وبانتهائها سادت فترة من التردد ، شبيهة بالفترة التي عرفتها المصلحة في الستينات قبل مباشرة المشروع الكهربائي . وبزوال التردد يبدأ تنفيذ العمل في البقاع والجنوب .

وورشة البقاع ذات شقين : تجفيف السهل وريه من جديد بتوفير ١٣٥ مليون متر مكعب من الماء في السنة .

من اين هذه الملايين ؟

يجيب الدكتور رزق : « ٣٠ مليونا من بحيرة القرعون تضخ عبر قناة بمعدل ٥ أمتار مكعبة في الثانية ، و٧٥ مليونا من المياه الجوفية و٣٠ مليونا من الينابيع (عنجر وشمسين) في المرحلة الاخيرة » .

وتشمل عملية الري انشاء قناة من القرعون وحتى طريق الشام قرب عنجر ، نفذ منها في المرحلة الاولى ١٤ كيلومترا ، وذلك لتأمين الري لقطاعات القرعون وجب جنين وغزة والخيارة والاسطبل (٨٢٠٠ هكتار) وقطاعات تل ذنوب وعميق وتل الاخضر وقب الياس (٩٢٠٠ هكتار) . تبقى قطاعات عنجر وبر الياس وتربل لمرحلة تالية .

اما كامل منشآت المشروع فتشمل قناة جر بطول ٢٤ كيلومترا على الضفة اليسرى لليطاني و١٤ محطة ضخ فرعية و٧٥ بئرا لاستثمار المياه الجوفية و ١٠٠٠ كيلومتر من شبكات القساطل الى جانب موزعات المياه .

وتشمل اعمال التجفيف تقويم مجرى نهر الليطاني امتدادا من بحيرة القرعون حتى طريق بيروت – دمشق ، وتقويم مجاري الروافد وتوسيعها وانشاء قنوات التصريف الرئيسية والثانوية . وتقدر كلفته بمئتي مليون ليرة ممتدة

حقل تجارب في البقاع ●

متر المياه يباع بـ ٤ قروش والري يتم بطريقة الرش

على برنامج تجهيز من ٨ سنوات. وتنتهي المرحلة الاولى في نهاية ١٩٧٥ مؤمنة الري لحوالى ٢٠ الف هكتار .

اما ري الجنوب ، الذي ارصدت له الحكومة ١٩١ مليون ليرة ، فيشمل الاراضي اللبنانية الواقعة بين نهر بيروت والبحر الابيض المتوسط والحدود الجنوبية وخط الارتفاع ٨٠٠ متر فوق سطح البحر حسب ما حددها المرسوم ١٤٥٢٢ تاريخ ١٦ ايار ١٩٧٠ .

وتشمل المرحلة الاولى من هذا المشروع ري المنطقة المعروفة بجبل عامل بين مرجعيون والحدود ومنطقة النبطية ، وذلك بتأمين ٣٠ مليون متر مكعب في السنة لري ١٠ الاف هكتار . اما مجمل المشروع فيلزمه ١٠٠ مليون متر مكعب .

وينحصر التنفيذ في شق الانفاق ومد القساطل ، لكن طبيعة الارض الصعبة حملت مهندسي مصلحة الليطاني على التردد في التنفيذ « لان هناك مشكلة ضبط تصريف المياه التي تتطلب خبرة مائية ، ودراسات عدة يستعمل فيها الكومبيوتر » كما اعترف بذلك مدير الدروس المهندس فوزي الشامي .

الا ان هذه العراقيل ليست مشكلة ، ويمكن تخطيها ، واذا كانت الدولة تبحث عن شركات اجنبية لتنفيذ المشروع ، فان هذا غير منطقي لان مهندسي مصلحة الليطاني هم اولاد الليطاني ولهم خبرة كافية ، والمنطقي ان تتعاقد الدولة مع خبير يشرف على وضع الدروس ويعمل الى جانبه فريق المصلحة .

ما هي قصة المنسوبين ؟

يجيب الدكتور رزق بان الاختلاف على المنسوب ليس مسألة سياسية ، وان هي استغلت في هذا المجال ، فالمسألة هي محض فنية ، لان الذين يبحثون عن انتاج الطاقة الكهربائية يفضلون منسوب الـ ٦٠٠ متر والذين يبحثون عن الري يفضلون منسوب الـ ٨٠٠ متر . فأي المنسوبين نختار ؟

ان فلسفة استعمال المياه اليوم تقضي بعدم استعمالها في توليد الكهرباء ، لان هذه يمكن توليدها من المحركات الحرارية والغازية ؛ فالمياه هي للري والشفة ، من هنا كان اختيار المنسوب ٨٠٠ متر .

البيئة والانسان

وفي انتظار الانتهاء من الدراسات الاولية في منتصف الشهر المقبل يبقى السؤال الاهم الذي يدور حول استصلاح الاراضي واستعمالها وزيادة انتاجها ومردودها لان مشاريع الري ، حسب تعبير الدكتور رزق ، هي « عملية تغيير البيئة والانسان الذي يرفض التغيير » فكيف يتقبل الجنوبيون عملية التغيير هذه؟

حتى الان لم تجر دراسات في الجنوب تحدد عملية التغيير، وانما يمكن تصور ذلك في ضوء ما جرى في البقاع الغربي والجنوبي، وفي حقول التجارب النموذجية في أنان .

فقد ورد في تقرير وضعه المهندسان اديب الجدع وسليم كريديه قبل اسبوع « ان المساحة المنوي تجهيزها في نطاق المشروع تبلغ حوالى ٢٣ الف هكتار اي ما يعادل ٦ في المئة من المساحة الاجمالية القابلة للزراعة في لبنان، و٣٢ في المئة من المساحة الاجمالية المروية . ويبلغ عدد سكان المنطقة ١٨٠ الف نسمة اي نحو ٨ في المئة من مجموع سكان لبنان .

تعتمد الزراعة الحالية في المنطقة على مصادر المياه المتوافرة من ينابيع وانهر واحواض ومياه جوفية والتي هي عرضة لتقلبات فصلية وسنوية تحول دون انتظام الري ، الى جانب طريقة الري بالجاذبية التي يتبعها اهدار في المياه وسوء توزيعها . ويبدو ان الاستثمارات الفردية يغلب عليها ضعف الانتاجية لعدم التكافؤ في توزيع المياه والتركيز على الزراعات الربيعية ومحدودية المساحات المستعملة في زراعات مروية مكثفة وصعوبة اعتماد المكننة في اعمال الري والتخصيب . يضاف الى ذلك العوائق الناتجة عن وجود حقوق مكتسبة على المياه السطحية والخلافات المستحكمة حول توزيع المياه .

فالمشروع يتوخى تنظيم الري ، كما افاد الدكتور رزق، باحلاله طريقة الرش محل الطرق والاساليب المتبعة حاليا، وذلك على امتداد فترة ٢٠ سنة . وينتج عن ذلك تكثيف عامل استخدام الارض باعتماد الدورة الزراعية الثلاثية (اي ثلاث سنوات مروية على التوالي مع زراعات مكملة للدورة) . وزيادة المساحات المروية في شكل منتظم على مدار موسم الري واعتماد الزراعات ذات المردود المرتفع وضبط التوزيع والاستثمار عبر شبكات ري موحدة والارشاد الزراعي والتسهيلات المختلفة من تسليف واعتماد المكننة .

يضاف الى ذلك توفير الايجابيات الذاتية لطريقة الري بالرش وهي : الغاء الري بالدور ومكننة الري وخفض كلفته وزيادة الانتاجية في الدونم وانتفاء الحاجة الى اعمال التسوية لسطح الارض والى اعمال الضم العقارية البطيئة وخفض استهلاك المياه للهكتار بنسبة النصف تقريبا .

الزراعات الجديدة

اما الزراعات المقترحة فيتميز برنامجها بقفزة في المساحات المخصصة لزراعة العلفيات وبالتالي للانتاج الحيواني كما يتميز بزيادة المساحات الملحوظة للبقول والخضر على حساب المساحات المشغولة حاليا بالقمح والاشجار المثمرة . وهذا البرنامج يؤمن ربحا ذاتيا للمشروع يقدر بـ ١٣ في المئة ، كما يزيد الانتاج بنسبة ٧٥ في المئة في نهاية فترة استكمال المشروع .

اذا المشروع لن يخلق كميات مياه جديدة انما يقول الدكتور رزق ، هو ينظم عملية توزيع المياه المستعملة حاليا في شكل عادل اذ يوزع على المزارعين عدادات للمياه ويباع المتر المكعب بـ ٤ قروش (رقم غير نهائي) ، وهذا التنظيم بالذات تعترضه عراقيل كثيرة .

رئيس مصلحة الاستثمار المائي في الليطاني المهندس محسن صبرا يقول في هذا الشأن ، « يجب الا يتبادر الى الاذهان ان جميع المزارعين سيشتركون في المياه، ففي مشروع الري الذي نفذ في مقاطعة بروفانس في فرنسا، على رافد من روافد الرون ، لم يرو الا ٣٠ الف هكتار من اصل ٢٠٠ الف بسبب رفض المزارعين التغيير في عاداتهم الزراعية وهذا ما نتوقع ان يحصل في لبنان . فهنالك عقبات تنظيم الملكية وحقوق الماء ومساهمة الفلاح في دفع المصاريف او اكلاف التجهيزات ثم تقبله لتغيير الزراعات وما الى ذلك من المشاكل التي واجهناها في مشاريع الري النموذجية ، فالعنصر البشري هو اهم عنصر للري يجب ان يتعلم كيف يروي ويتقبل تبديل العادات الزراعية، ويجب ان تتأمن لذلك اجهزة مراقبة تجري دراسات متعمقة حول خصائص التربة وحاجة الزراعات الى المياه وامكان تحسين نوعيتها » .

ويضيف الدكتور رزق « ان تدريب العنصر البشري هو مشكلة القرن العشرين في كل الدول ، ويجب ان نرفض الدوغماتية ونكون عمليين » .

ويقول صبرا ان « لدى مجلس الوزراء مشروع قانون بتنظيم الري في لبنان يعالج حقوق الماء ونظام الملكية وحقوق الارتفاق وغير ذلك » .

وفي انتظار الانتهاء من الدراسة الاولية لري الجنوب، فان امورا اقتصادية واجتماعية وفنية ستبرز وتكون على جانب من الاهمية ، يمكن في ضوئها رسم خطة انمائية للبنان الجنوبي بحيث تنتهي المرحلة الاولى منها في حدود ١٩٨٠ اذا بوشر العمل في السنة المقبلة.

ميشال مرقص

الدكتور شارل رزق ●

ليطانيات

● بلغت قيمة الاموال التي صرفت في مشروع الليطاني – الكهربائي ، ٢٧٥ مليون ليرة ، منها ١٥٠ من خزينة الدولة و١٠٠ قرض من البنك الدولي ، و ٢٠ من بنك التنمية الكويتي . وتسدد المصلحة هذه القروض من مردود انتاج الطاقة الكهربائية .

● ان مدير البنك الدولي، روبرت مكنمارا اشترط لتمويل مشروع ري البقاع الجنوبي وضع ضريبة شرفية تصاعدية على المزارعين نظرا الى ان البعض يملك مساحات كبيرة .

● وضع ملكيات الارض في الجنوب هو غيره في البقاع، لان الملكيات الصغيرة متوافرة . لكن شخصا واحدا في الجنوب يملك ٣٠ مليون متر مربع ويستفيد من مشاريع الري .

● يرى الدكتور شارل رزق ان الاصلاح الزراعي في لبنان يجب ان يكون نقيض ما حصل في مصر وسوريا ، بالنسبة الى توزيع الاراضي، وبفضل انشاء تعاونيات زراعية او مؤسسات تعمل على ضم الملكيات الصغيرة ليصبح مردودها اكبر .

● ان طريقة رش بعض الخضر كالبندورة مثلا لا يؤثر على انتاجها كما يعتقد البعض .

● تبين من خلال تجارب المشاريع النموذجية للري ، ان دونم الارض المزروع ازهارا يرد على صاحبه ٤ الاف ليرة في السنة ، في حين ان دونم التبغ لا يرد اكثر من ٧٠٠ ليرة في احسن الظروف.

● اتخذ المدير العام لمصلحة الليطاني قرارا بضم جهاز مجلس ري الجنوب الى المصلحة ، بعدما كان ملتحقا بمنظمة الاغذية والزراعة الدولية .

● تستغل اسرائيل ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه الجوفية لنبع الغدير في مرتفعات الجولان ، ولا يستثمر لبنان نقطة منها .

● يقترح المدير العام لمصلحة الليطاني ان تجري محادثات فك ارتباط على المياه بين لبنان واسرائيل ، لتنفيذ مشروع الحاصباني .

الليطاني الكهربائي

في نطاق مشروع الليطاني تم تنفيذ ثلاثة معامل لانتاج الطاقة الكهربائية هي :

– معمل عبد العال وقدرته ٣٤٠٠٠ كيلوواط وضع قيد الاستثمار ١٩٦٢ .

– معمل بولس ارقش وقدرته ١٠٨٠٠٠ كيلوواط وضع قيد الاستثمار ١٩٦٥

– معمل شارل حلو وقدرته ٤٨٠٠٠ كيلوواط وضع قيد الاستثمار ١٩٦٨ .

في امكان هذه المعامل ان تنتج في سنة طبيعية معتدلة الامطار ما يزيد على ٧٠٠ مليون كيلوواط / ساعة . وصمم معمل شارل حلو بطريقة تمكنه من استعمال المياه بافضل مردود ، اذ يصير في المستقبل خلال ساعات الذروة فقط ، وسيضاف اليه خزان كبير لتجميع المياه ومضخات تعمل خارج اوقات الذروة لاعادة ضخ المياه الى متحوية مرتفع لاستعمالها في حاجات الري ومياه الشفة .

وتعتبر مؤسسة كهرباء لبنان المستورد الوحيد للطاقة المنتجة من معامل الليطاني. وبلغ مجموع الطاقة المنتجة من معامل الليطاني لغاية ١٩٧٤ نحو اربعة مليارات كيلوواط / ساعة بلغ ثمنها ١٦٢٠٠٨ مليون ليرة لبنانية . ويعتبر المردود الحالي للطاقة المنتجة من معامل المصلحة في حدود ٨ في المئة من اصل مجموع رأس المال المستثمر .

نتائج الاستفتاء

[illegible]

- ☐ نعم ٢٧٫٤٤ ٪
- ☐ لا ٦٫٤٢ ٪
- ☐ سوف انتسب ٨٫٥٤

[illegible]

- ☐ نعم ٤٫٨٥ ٪
- ☐ لا ٧٦ ٪
- ☐ جزئيا ١٩٫١٥ ٪
- ☐ لا رأي صفر ٪

[illegible]

- ☐ نعم ٤٫٢٨ ٪
- ☐ لا ٧٢٫٨٧ ٪
- ☐ لا رأي ٢٢٫٨٥ ٪

[illegible]

- ☐ نعم ٩٠٫٣٠ ٪
- ☐ لا ٨٫٨٥ ٪
- ☐ لا رأي ٠٫٨٥ ٪

[illegible]

- ☐ نعم ٦٢٫٨٥ ٪
- ☐ لا ٢٨ ٪
- ☐ لا رأي ٩٫١٥ ٪

كيف تريد ان يكون الاضراب ؟

- ☐ اضرابا مفتوحا ٦٣٫١٥ ٪
- ☐ اضرابا محددا (يومان او ثلاثة) ١٢٫٨٥ ٪
- ☐ اضرابا رمزيا ٢٣٫١٥ ٪
- ☐ لا رأي ٠٫٨٥ ٪

ما هو برأيك اهم مطلب تريد ان يتحقق الان ؟

- ☐ زيادة اجور ؟ ٣٠٫٢٨ ٪
- ☐ مساكن شعبية ؟ ٢٦ ٪
- ☐ الغاء التسريح الكيفي ؟ ٢٢٫٧٠ ٪
- ☐ خفض بدلات الايجارات ؟ ١٢٫٨٥ ٪
- ☐ غيرها ... ٨٫١٧ ٪

هل تعتقد ان المطالب المقدمة من قبل الاتحاد العمالي العام [illegible]

- ☐ كافية ؟ ٥٥٫١٤ ٪
- ☐ غير كافية ؟ ٤٣٫١٥ ٪
- ☐ لا رأي ١٫٧١ ٪

هل تعتقد ان الحكومة ستحقق المطالب بعد الاضراب ؟

- ☐ كليا ؟ ٣٫٤٢ ٪
- ☐ جزئيا ؟ ٦٢٫٨٥ ٪
- ☐ لا شيء ؟ ٣٢٫٢٨ ٪
- ☐ لا رأي ١٫٤٥ ٪

آراء القيادات العمالية في الاضراب ...

● السيد غبريال خوري ، رئيس الاتحاد العمالي العام : [illegible] والعائلة لم تعد تطاق » .

● السيد جورج صقر رئيس اتحاد نقابات عمال ومستخدمي البترول : « لن تستطيع الحكومة [illegible] قبل موعد الاضراب في ٢ نيسان [illegible] تأجيل موعد الاضراب غير وارد » .

● السيد الياس الهبر ، رئيس الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين : « لم تحقق الحكومة المطالب وما حققته [illegible] لذلك تجب الدعوة الى اضراب مفتوح حتى تتحقق المطالب » .

● السيد حسيب عبد الجواد ، رئيس اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في صيدا والجنوب : [illegible]

● السيد [illegible] : [illegible]

... والمطالب

[illegible]

٥٥٠٠ في المئة ارتفعت موازنة المعارف السعودية

نسبة الارتفاع في موازنة المعارف السعودية بلغت خلال العشرين السنة الاخيرة ٥٥٠٠ في المئة . فقد تصاعدت موازنة المعارف في سرعة مذهلة من ٦ ملايين ريال ونصف مليون عام ١٩٥٤ الى أكثر من ٧٠٠ مليون ريال عام ١٩٧٤ .

وهذا الارتفاع المذهل ، الفريد من نوعه في العالم ، رافقه ارتفاع في عدد المدارس والطلاب . عام ١٩٥٣ كان عدد المدارس الابتدائية في السعودية ٣٠٦ وعدد التلاميذ ٣٩٩٢٠ وعدد المعلمين ١٤٧٣ . أما عدد المدارس الثانوية فكان اقل من عشرة مدارس وعدد المعلمين الثانويين ١٢٣ ولم يكن في السعودية أي جامعة او معهد عال . وتصاعد عدد التلاميذ فبلغ ما يقارب الـ ٦٥٠،٠٠٠ اي بزيادة ١٥٢٥ في المئة وعدد المدارس ارتفع الى ما يقارب الـ ٣١٠٠ أي بزيادة ١٠٠٠ في المئة .

والتعليم في السعودية مجاني من الروضة الى الجامعة . كما ان الدولة تؤمن مجانا الكتاب ووسائل النقل وتقدم الى التلاميذ الفقراء رواتب شهرية تساعدهم على التفرغ للدراسة اضافة الى منح التخصص في الخارج التي بلغت عام ١٩٧١ ١٥ مليون ريال . كما ارتفعت رواتب التلاميذ في الداخل الى ٤٤ مليون ريال وكلفة الكتب الى ٧ ملايين ريال .

وتهتم الادارة السعودية بتعليم الفتيات . ففي حين كان عدد مدارس البنات ١٥ تضم ٥٠٠٠ تلميذة عام ١٩٦٠ صار عدد مدارس البنات ٤٥٠ وعدد الطالبات نحو ١٥٠ الفا .

وفي ١٩٥٧ لم تكن السعودية عرفت التعليم العالي . أما اليوم فهنالك جامعة الرياض بكلياتها السبع : العلوم والتجارة والصيدلة والهندسة والزراعة والتربية والطب . اضافة الى كلية التربية وكلية الشريعة الاسلامية في مكة وكلية البترول والمعادن في الظهران . كما تنفذ مشاريع المرصد الفلكي ومركز دراسة المناطق القاحلة ومركز الابحاث المائية في منطقة الخليج . وانشئت جامعة الملك عبد العزيز في جدة وهي تضم كليات الاقتصاد والتجارة والادارة . كما انشئت معاهد للمكفوفين والصم والبكم والمتخلفين عقليا .

جامعة الكويت قد تصبح جامعة دول الخليج

أبلغت الكويت دول الخليج استعدادها لتحويل جامعة الكويت الى جامعة لدول الخليج العربي تستوعب ابناء المنطقة ممن سينهون دروسهم الثانوية في السنوات المقبلة . ومن المحتمل عقد اجتماع للبحث في الموضوع بين وزراء التربية والتعليم في دول الخليج .

ومن المتوقع ان يرئس وزير التربية الكويتي وفدا تربويا يقوم بزيارة دول المنطقة للبحث في مستقبل الجامعة مع المسؤولين المعنيين تمهيدا لاتخاذ الخطوات المناسبة في هذا السبيل .

غدا في القاهرة مكتب تمثيل تشيس مانهاتن

مصرف تشيس مانهاتن بنك الاميركي الذي اعلن عن افتتاح مكتب تمثيل له في القاهرة يعتبر اول مصرف اميركي يعود الى العمل في مصر منذ عام ١٩٥٦ . والمصرف يفتتح في ١ نيسان وتكون له فرع أول في بور سعيد يبدأ العمل فيه في النصف الثاني من سنة ١٩٧٤ .

ويتولى نائب الرئيس السيد غونتر نوبرت ادارة المكتب في القاهرة . وهو باشر العمل في المصرف عام ١٩٦٠ . وفي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ عين مديراً لفرع المصرف في بيروت . ثم عين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ مديرا عاما لفرع المصرف في جاكارتا في اندونيسيا . وفي شهر شباط من هذه السنة عين نائبا لرئيس المصرف .

والمكتب الجديد في القاهرة الذي يعمل موقتا من فندق هيلتون سيساعد على انماء الاعمال التجارية في مصر ويساهم في تمويل بعض المشاريع . ويؤمن المعلومات والخدمات للزبائن والمصارف المتعاملة معه في المبادلات التجارية الجديدة في مصر .

الاميركيون في مصر

بعدما فازت مجموعة من الشركات الاميركية في الحصول على عقد «سومد» ، خط الانابيب الذي سيصل السويس بالاسكندرية ، استطاعت شركة اميركية، هي مورفي باسيفيك سالفاج ، الحصول على عقد آخر بقيمة ٥،٤ ملايين جنيه استرليني لتنظيف قناة السويس من السفن والقوارب والحواجز الاخرى التي وضعت فيها منذ حرب ١٩٦٧ .

وكانت شركات اوروبية عدة تقدمت بعروض لاجراء عملية التنظيف هذه، كما سبق وفعلت عام ١٩٥٦ بعد الهجوم الثلاثي على مصر ، الا انه يبدو ان اسبابا سياسية حالت دون اعطاء قبول هذه الشركات ، كما حالت دون اعطاء المشروع الاول ، اي خط الانابيب الى الفريق الاوروبي الذي تزعمته حينئذ شركة سبي باتينيول . ويخشى الاوروبيون من عملية ابعاد قد تجري ضدهم لترسيخ مصالح الشركات الاميركية ، خصوصا ان التقارب بين مصر واميركا ناشط . حتى عملية تنظيف القناة من الالغام ، سيشرف عليها فريق أميركي ،

اجراءات عربية للحد من موجة الغلاء

اتخذ بعض الحكومات العربية اجراءات مختلفة للحد من موجة الغلاء التي شملت العالم كله تقريبا . ففي السعودية قررت الحكومة اعادة أسعار المواد التموينية الرئيسية الى ما كانت في آخر آب الماضي وذلك بصرف اعانة نقدية لمستوردي المواد الغذائية الاتية : الرز ، السكر والدقيق . وتحدد هذه الاعانة شهريا، مع الاخذ في الاعتبار ربح التاجر بنسبة ١٠ ٪ ، كما انه يمنع تصدير المواد الخاضعة للاعانة بأي كميات كانت . وبهذا الاجراء تحفظ مصلحة التاجر ، ومصلحة المستهلك معا .

وفي الكويت لجأت الحكومة الى وسيلتين رئيسيتين لمكافحة الغلاء الاولى منع اعادة تصدير الاصناف الضرورية للمستهلك ، وذلك لتحقيق التوازن بين الطلب المحلي على هذه الاصناف والمعروض منها في السوق الامر الذي يساعد على تثبيت أسعارها في السوق المحلية ويكبح جماح اتجاه الاسعار الى الارتفاع . أما الوسيلة الثانية فهي شراء كميات من أصناف ضرورية وطرحها في السوق لجمهور المستهلكين في الوقت المناسب بأسعار الكلفة الامر الذي يعمل على توفير مثل هذه الاصناف ويجعلها في متناول المستهلكين بأسعار معقولة ويساعد بالتالي على تثبيت الاسعار التي تسود السوق ضمن حدود لا مبالغ فيها . وتلي هذه الوسيلة تقديم اعانة مالية لتثبيت الاسعار ومنع ارتفاعها في السوق المحلية ، أخيرا التدخل لتحديد أسعار بعض الاصناف الضرورية في السوق المحلية وذلك بموجب الصلاحيات المخولة لوزير التجارة والصناعة في شأن الاشراف على الاتجار ببعض السلع والمواد وتحديد أسعارها . ومن هذه المواد : الحليب والدهون والزيوت والشاي والسمن الخ ... كما ان أسعار الخبز واللحوم والاسماك الطازجة محددة كذلك . ويجري التفكير باضافة أصناف أخرى مثل الاسمنت والحديد والاقمشة نظرا الى الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعارها .

وفي بغداد أصدر مجلس قيادة الثورة قرارات عدة تتضمن زيادة مخصصات غلاء المعيشة بنسبة تراوح بين ٩ و ١٩ دينارا ومنح الموظف دينارين لكل مولود حتى المولود الخامس اضافة الى المخصصات الممنوحة للزوجة والمعمول بها حاليا . واعلن أن هذه القرارات شملت رجال الجيش والشرطة .

البورصات العالمية واسواق الصرف والمواد

حركة مؤشر «داو جونز» الصناعي في وول ستريت في النصف الثاني من آذار

٨٩٠ ، ٨٨٠ ، ٨٧٠

١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧

مالت مؤشرات اسعار الاسهم الصناعية الى التراجع في معظم الاسواق المالية العالمية . وعلى رغم الامال المعقودة على رفع الحظر النفطي العربي عن الولايات المتحدة ، لم يطرأ تحسن ملموس في اسواق الاسهم والبورصات . وظهرت بوادر انتعاش في اسواق وول ستريت، عشية سفر وزير الخارجية الاميركي السيد هنري كيسينجر الى موسكو، لكنها سرعان ما تبخرت . وبدأ التراجع في اسواق وول ستريت منذ الجلسة الاولى من الاسبوع حيث فقد المؤشر الصناعي، فيجلسة واحدة ، أكثر من ١٣ نقطة. وخفت حدة التقهقر في اواسط الاسبوع وبرزت مقومات الصمود من جديد ، في الجلسة الاخيرة ، اذ ادى ارتفاع حجم الطلب على الاسهم الى ارتفاع مؤشر « داو جونز » الصناعي بعد الخفض الذي شهده في بداية الاسبوع . ويبدو أن عدم استقرار الاوضاع في وول ستريت يرتبط بجملة من العوامل الاقتصادية التي يصعب حلها في المدى القصير ، كالتضخم والتوتر النقدي والخوف من الازمة الاقتصادية .

من جهة اخرى ، كان لقرار «اوبيك» الابقاء على مستوى الاسعار الحالي للنفط الخام ، في الفصل الثاني من هذه السنة ، اثر سلبي على حركة السوق .

تدهور في لندن

أما في أسواق لندن ، فان الاوضاع تردت فيشكل سريع ، على رغم الارتفاع الهائل في اسعار اسهم مناجم الذهب . ويبدو أن التطورات النفطيه الاخيرة بعد اجتماع وزراء «اوبيك» في فيينا واستمرار الغموض السياسي في البلاد ، لا يساعدان على تنشيط الحركة في السوق اللندنية . وفي وسط الاسبوع، تدهورت مؤشرات اسعار الاسهم الصناعية الى ادنى مستوى لها من سبع سنوات . وتم هذا التدهور في جو من الهدوء، من دون خضات. والمخاوف البريطانية من احتمال فشل الكونكورد ساهمت فيدفع الاوضاع في هذا الاتجاه .

وفي السوق الالمانية سجلت الاسعار الصناعية في بداية الاسبوع بعض التحسن . ولكن هذا التحسن توقف فيالجلسات اللاحقة ، بسبب الضعف العام الذي تميزت بهاسواق وول ستريت وبسبب ما اشيع عن احتمال رفع سعر المارك الالماني وقد خسر مؤشر الكومرتس ، بين اسبوع واخر ، نحو خمس نقاط .

وفي طوكيو ، واصلت اسعار الاسهم الصناعية تدهورها ، خصوصا أن ارتفاع متوسط اسعار المشتقاتالنفطية بنسبة ٦٢ في المئة ما يزال يترك آثاره السلبية على كل القطاعات الاقتصادية في البلاد .

استمرار ارتفاع النحاس

اما في اسواق المواد الاولية ، فان اسعار النحاس سجلت المزيد من الارتفاع الاسبوع الماضي . وتتناقص في استمرار المخزونات من هذا المعدن وثمة مخاوف من احتمال اشتداد حدة المضاربات في هذه السوق . وهبطت هذه المخزونات من ١١٣٥٠٠ طنا الى ٧٩٠٠٠ طن بين اسبوع واخر .

وفي اسواق الزنك ، واصلت الاسعار صمودها، على رغم ارتفاع حجم المخزونات . أما اسعار التصدير فانها تراجعت في شكل ملموس، كذلك اسعار الكاوتشوك . ويبدو أن هذه التطورات مرتبطة بقرار « أوبيك » الحفاظ على مستويات اسعار النفط الخام .

مؤشر « داو جونز » الصناعي

التاريخ	٢٠	٢١	٢٢	٢٥	٢٦	٢٧
المؤشر	٨٧٢،٣٤	٨٧٥،٤٧	٨٧٨،١٣	٨٨١،٠٢	٨٨٣،٦٨	٨٧١،١٧

مؤشر « الفاينتشال تايمس » الصناعي

التاريخ :	٢٠	٢١	٢٢	٢٥	٢٦
المؤشر :	٢٩١،٢	٢٩٤،٢	٢٩٥،١	٢٩٧،٦	٢٩٣،٢

اهتمام اميركي بمؤتمر المواد الاولية

الاوساط الاقتصادية الاميركية تعطي اهمية كبيرة لاجتماع الهيئة العامة للامم المتحدة حول المواد الاولية في ٩ نيسان المقبل ، على اثر المبادرة التي قام بها الرئيس الجزائري هواري بومدين . اما الاوساط السياسية فاهتمامها يتجه الى اللقاء العربي – الاوروبي واجتماعات وزراء الخارجية العربفي تونس خلال هذا الاسبوع . وما يجمع بين الاهتمامين هو زيادة اسعار المواد الاولية ومنها النفط ، خصوصا أن رفع الحظر عن الولايات المتحدة لم يؤد الى خفض الاسعار .

وفي تقرير رسمي مرفوع الى الادارة الاميركية اكد الخبراء انه يجب اخذ الاحتياطات اللازمة في ما يتعلق بالمواد الاولية كي لا تفاجأ الولايات المتحدة كما فوجئت في ما يتعلق بالنفط .

ويشدد التقرير على امرين . اولهما وجوب الحذر من اربعة بلدان مصدرة للنحاس وهي التشيلي والبيرو وزائير وزامبيا ومن بلدان اخرى مصدرة للبوكسيت الذي يستخرج منه الالمنيوم . ثانيهما على وجوب تسريع عمليات استخراج الفحم داخل الولاياتالمتحدة خصوصا ان سعر الطن منه زاد بنسبة ١٥٠ في المئة عما كان السنة الماضية ، والحقيقة ان المشكلة في الولايات المتحدة ليست في وجود الفحم ، وهو متوافر ، ولكن في نقص اليد العاملة.

ويربط المراقبون مسألة المواد الاولية بمسألة المواد الغذائية . فقد اصدرت وزارة الزراعة الاميركية بيانا يؤكد ان لدى الاتحاد السوفياتي فائضا من الحبوب الغذائية حتى نهاية ١٩٧٥ . في حين أن المصادر السوفياتية تتحدث عن الطقس الجاف الذي استمر طوال هذا الفصل والذي يهدد بخسائر تفوق كل التوقعات . والاميركيون يؤكدون ، وضع السوفيات في تحسن في حين ان السوفيات يضعون نقاط استفهام حول وضعهم . ويبدو ان هذه المناورات الصامتة غايتها اعادة النظر في صفقة القمح الشهيرة التي عقدتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي. وقد يتناول كيسينجر هذه النقطة، وان هامشيا ، في محادثاته الجارية في موسكو .

ويزعم المراقبون ان ازمة النفط تتحول تدريجا الى ازمة المواد الاولية وقد ترتبط بازمة المواد الغذائية . من هنا اهمية ما يجري في العالم الثالثوما سيجري بين العرب والاوروبيين .

عصر الدراجة الهوائية

المصانع تفكر في زيادة الطاقة الانتاجية والدول تفكر في زيادة كيلومترات « ملكة الطرق »

بعد حرب ٦ تشرين الماضي بدأت ايطاليا توجه الانظار الى الدراجة قصد استعمالها واسطه نقل بعدما كانت اداة للتسلية والرياضة . وكان اول من لفت الى ذلك مجلات الازياء الايطالية التي صدرت اواخر الخريف وفيها عارضات يمتطين الدراجات مما اوحى ان الدراجة بدأت تعود لتمثل لعبتها الاصلية : ملكة الطرق .

ومن يومها بدأ الاقبال على شراء الدراجات يتزايد الى حد انه صارت لتجارتها سوق سوداء بتشجيع غير مباشر – طبعا – من اكثر من فريق .

وزير النقل الايطالي ، مثلا ، قال انه يستعمل الدراجة لانها اقتصادية وصحية . الممثلون في التلفزيون شوقوا اليها بقولهم انها « رمز الرياضيين » . الممثلون قالوا انها الافضل لانها تساعد على الاحتفاظ بمظهر لائق حتى حدود ٦٠ سنة ، والممثلات « لانها تبقي الوجه مشرقا وتحول دون ارهاق الاعصاب تحت ضغط عرقلة السير » ولم ينس عشاق الطبيعة ان يشجعوا على اقتنائها لانها لا تتسبب في التلوث ، فضلا عن انها تخفف من الضجيج » .

كلهم مع الدراجة والاقبال عليها يتزايد والصناعيون في حيرة من امرهم . ذلك ان الطاقة الانتاجية فيصناعة الدراجات ليست، وقد لا تصبح في مدى قريب ، قادرة على تغطية حجم هذا الاقبال المفاجىء والمتزايد يوما بعد يوم ، خصوصا اذا استمرت ازمة النفط واستمر معها تقنين الوقود للسيارات ، فضلا عن ارتفاع الاسعار .

طرق الدراجات

في ضوء هذا الاقبال ، بدأ المعنيون في شؤون السلامة العامة على الطرق يفكرون في المستقبل، خصوصا لجهة الازدحام وما قد يتسبب فيه من حوادث نظرا الى انه لا يمكن في المستقبل المنظور التخلص من السيارات . وهذا ما دعا الى المطالبة بشق طرق خاصة بالدراجات كما هي الحال في الولايات المتحدة حيث طول الطرقات المخصصة بالدراجات ١٥٠ الف كيلومتر وسيزيد نحو ٤٠٠ الف من الان الى سنة ١٩٧٨ ، علما ان الاميركيين يستعملون الان ٨٠ مليون دراجة، وهم انتجوا ، عام ١٩٧٢ ١١،٥٠١،٠٠٠ دراجة في مقابل ١٠،٦٠٠،٠٠٠ سيارة .

وفي حين تجد ان الطرقات المخصصة بالدراجات في ايطاليا لا يزيد طولها على بضع مئات من الكيلومترات ، تلاحظ في بلدان اوروبية اخرى اهتماما اكثر في هذا الشأن . ففي هولندا يصل طول مثل هذه الطرقات الى ٨٠٠٠ كيلومتر وفي المانيا الغربية الى ١٥،٨٠٥ كيلومترات ، أما في فرنسا فلا يزيد طولها على ١٤٠٠ كيلومتر على رغم ان وزارة الاشغال العامة كانت وعدت قبل اعوام بشق طريق مخصصة بالدراجات في مقابل كل طريق مخصصة بالسيارات .

وبصرف النظر عن مشكلة الطرقات ، يبقى الاهتمام الرئيسي مركزا على كيفية تلبية الطلب المتزايد ، وهل مثل هذه التلبية ممكنة ؟

لنأخذ فرنسا مثلا ، وهي بلد السباقات ومنشأ الدراجة التي اخترعها دو سيفراك في القرن الثامن عشر . هناك الدراجة تعكس الطابع الشعبي وهي ما تزال واسطة النقل الرئيسية بالنسبة الى الملايين من العمال وعشرات الالوف من التلاميذ . ومنذ اعوام بدأت الدراجة تظهر في المدن في كثرة ، نسبيا ، بسبب ازمة المواقف وصعوبة ايجاد مكان لايقاف السيارات مع العلم ان في فرنسا الان ١١ مليون دراجة ، وهي نسبة عالية قياسا على عدد السكان ، وهذا الرقم مرشح للزيادة سنة بعد سنة ، فهل تمكن تغطية هذه الزيادة ؟

اقطاب صناعة الدراجات في فرنسا يقولون ان مصانعهم تعمل الآنبكامل طاقتها الانتاجية، وهي لا تستطيع في الوقت الحاضر ان تزيد الانتاج اكثر من ١٠ في المئة . من هنا انه ستكون صعبة تغطية حجم الطلب المتزايد في استمرار ، خصوصا أن الاقبال على الدراجة الفرنسية من بلدان اخرى وصل في ثلاثة اعوام الى اربعة اضعاف ما كان ، كما ان الانتاج فاق الضعف في خلال سنوات اذ قفز من ٨٤٠ الف دراجة في ١٩٦٤ الى ما يزيد على ٢،٤٠٠،٠٠٠ في ١٩٧٣ منها ٧٨٥ الفا من صنع بيجو صدرت منها ٣٧٤ الف دراجة ، ويتوقع ان يصل الانتاج هذه السنة الى ٨٩٠ الفا وربما الى مليون دراجة . وفي شكل عام يقدر حجم التصدير الفرنسي بنصف حجم الانتاج ، والاسواق الرئيسية هي الولايات المتحدة .

وحتى في بريطانيا ، كانت الدراجة الى ما قبل اعوام قليلة واسطة النقل الاكثر انتشارا في المناطق الفقيرة ، وهي اضفت طابعها على الجامعات ايضا . ويتركز التشويق الاعلاني في بعض المدن على الاقناع بان الانتقال من المنزل الى مكان العمل سيرا على الاقدام يتطلب وقتا كما ان الانتقال بالسيارة لا يحرز ... اذن الافضل استعمال الدراجة . وهكذا ، بعدما كان حجم مبيع الدراجات وصل في ١٩٦٨ الى ١،٥٠٤،٠٠٠ دراجة قفز في ١٩٧٢ الى ٢،٠٠٦،٠٠٠ وفي ١٩٧٣ الى ٢،٢٥٠،٠٠٠ .

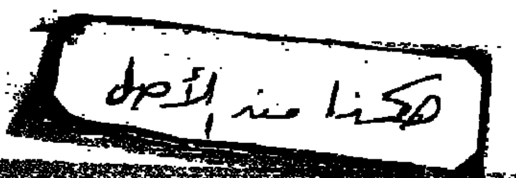
الاقبال في ازدياد

واهم المصانع المنتجة هي رالي التي انتجت نحو مليوني دراجة السنة الماضية ، اضافة الى مصانع اخرى اقل شهرة ، مثل داوز ، وهالمانكو ، وتروستي وبراون برازرز وأند هولد سوروتي . وزاد الاقبال على الدراجة البريطانية في شكل قوي في انحاء العالم ووصلت المبيعات منها الى ١٨ مليون جنيه استرليني السنة الماضية في مقابل ١٢،٥ مليونا عام١٩٧٢ .

اما في المانيا الغربية ، حيث لا مشكلة تمييز طبقي ، فالكل يستعمل الدراجة، وسجلت المبيعات زيادة ملموسة بعد انفجار ازمة الطاقة واستمرت ترتفع الى اوائل كانون الاول الماضي . وعلى رغم عودة السوق الى حالتها الطبيعية منذ مطلع السنة الحالية ، يلاحظ ان اقطاب صناعة الدراجات هيأوا انفسهم لتغطية المزيد من الطلب في خلال الاشهر القليلة المقبلة . وجدير بالذكر أن في المانيا الغربية الان ٢٥ مليون دراجة ، وكان الانتاج سجل ٣،٠٤٩،٤٧١ دراجة فيالسنة الماضية، اي نحو ٤٠٠ مليون مارك توزعتها مصانع كوهنر وكوبيك بروك وكالكهوف وكلوبنبورغ وبانتر وبادولدوبجن ومركيول وبيرك ونورنبرغ وهيدمان وبيرك واينبك . وبلغ حجم الاستيراد في اول ١١ شهرا من السنة الماضية ٢٠٠،٢٨٧ دراجة (٢٣،٦ مليون مارك) منها ٦٢ الف دراجة من هولندا و ٥٦ الفا من فرنسا و ٣١ الفا من ايطاليا . وفي مقابل ذلك ، تم في الفترة نفسها ، تصدير ٧٨٧ الف دراجة (٧٦،٦ مليون مارك) منها ٣٥٨ الف دراجة الى الولايات المتحدة و ١٩٢ الفا الى هولندا و ٧٠ الفا الى النمسا و ٥٧ الفا الى كندا.

وذكرت صحيفة « لاستامبا » الايطالية التي أجرت هذا التحقيق انه ليس في ايطاليا سوى ١٤ مليون دراجة ، لكن الاقبال اخذ يزيد منذ تشرين الثاني الماضي في حين لم تكن صناعة الدراجة الايطالية مهيأة لتلبية مزيد من الطلب ، مما طرح امام اقطاب هذه الصناعة امكان مضاعفة الانتاج ، علما أن الصناعيين الرئيسيين ، امثال مجموعة بيانكي وكيرونا ومجموعة آتالا وفريجوس وكارنيللي واوريليا وفيفي وغيرهم لم ينتجوا السنة الماضية سوى ١،٩٥٠،٠٠٠ دراجة .

في أي حال وبصرف النظر عن امكانات الطاقة الانتاجية ومشكلة الطرق وما اليها : هنالك واقع بدأ يشد العالم اليه وهو ان عصر الدراجة الذهبي عاد ليجعل منها مجددا ملكة الطرق ، وقد يطول هذا العصر ، حتى ولو لم تعد هنالك ازمة وقود ، ذلك ان الناس صارت تميل الى السكينة والى مزيد من الاستقلال في طرق عيشها بعيدا عن الازمات.





ام فؤاد ترق .



تهل .



الرغيف نضج فوق الصاج .

ملك المرقوق خبز التنور



في عين القبو .

التنور .

الصاج والتنور يشهدان عزا جديدا لم يكن مقدرا حصوله في النصف الثاني من القرن العشرين . فالافران الحديثة المنتشرة في المدن والقرى و « قلة مروة ستات هذا الجيل » جعلت هذا التقليد الفولكلوري يتقلص مع الوقت وصرنا قلما نشاهد في البيوت صاجا أو كارة .

وفجأة انتعش الفولكلور من جديد وعاد الى المرقوق عزه . فاضراب الافران العربية لم يترك مجالا لارباب البيوت للتفكير في حل غير التمون من المرقوق . وبلحظات كانت اكياس المرقوق تطير من الاسواق . وتضاعف انتاج سيدات كن يخبزن على ايديهن مرة في الاسبوع الى مرات عدة في اليوم ليؤمن لقمة العيش للجيران وعابري السبيل الكثر !

اما افران التنور التي لا يتجاوز عددها في بيروت والضواحي أصابع اليد الواحدة فشهدت ايام الاضراب اقبالا شديدا من المستهلكين وتنازع بقاء على كل رغيف يخرج « طازة » من قلب التنور .

أم فؤاد بركه

ام فؤاد ربه اسره مؤلفه من ١٢ نفسا تسكن في الشياح في بيت متواضع تزنره حديقة مزهرة وقن دجاج وصاج عتيق . تقول : «كل عمري بخبز على ايدي . المرقوق بركه بالبيت . الولد بيمد أيدو على اللكن وبينتش قد ما بدو . وبعدين بوفر . انا لو بدي اشتري خبز عربي بيكلفني اربع خمس ليرات كل يوم . المرقوق ارخص . بشتري كيس طحين ٥٠ كيلو بـ ١٥ ليرة بيعملولي ٤٠٠ رغيف . يعني رغيف المرقوق ما بيكلفني اكثر من ربع قرش » .

وتتابع « كل ٢٠ يوم بخبز مرة . بس بالاضراب خبزت ٣ مرات باليوم . كل المنطقة حولي ما حسوا بالاضراب . بخبز وبوزع عالجيران . وعلى يللي بيمرق ويطلب خبز لولادو . كنت مبسوطة لاني ما حتجت حدا . صرت قول خليهم يأضربو سنة . مين سألان عنهم ؟... ابني الزغير بياخد معو عالمدرسة كل يوم سندويش مرقوق . بالاضراب قللي عمليلي شي اربع خمس سندويشات عشان رفقاتي بالمدرسة حرام ما عندهم خبز بطعميهم من عندي » .

وطريقة ام فؤاد في العمل سهلة . في المساء تعجن الطحين مع قطعة خميرة صغيرة تكفي لتخمر العجين حتى الصباح . ثم تقوم وتقرص العجين ومباشرة الى الحديقة تجلس امام الطبلية قرب الصاج . ترق العجين ... تهله ... تلقحه على الكارة ثم على الصاج . وهكذا مئة مرة في الساعة . وقبل ان تنهي العمل تصنع « طلامي » . وهي عجينة سميكة تضع عليها صعترا وزيتا او سمنا وسكرا او كشكا واحيانا تكون الطلامي ناشفة . فيتنازعها الاولاد لطيب طعمها وبها تنتهي عجقة الصباح .

خفيف عالمعدة

وام فؤاد تعترف بأنها تشتري مرة او مرتين في السنة خبز الكماج الابيض فيتناوله الاولاد كالفاكهة « مع انو مش صحي وكلو مي . عكس المرقوق الخفيف عالمعده واللذيذ » .

والمرقوق في الماضي كان يصنع أيضا في الفرن العادي الموجود في كل قرية . فكانت ربات البيوت يحملن صواني العجين المقرص وينتقلن الى فرن القرية . ويبدان الثرثرة والكلام الصباحي تاركين الرق والهل على الفران الذي يخبز بالجملة وينال بدل اتعابه رغيفين او ثلاثة .

تنور الحدث

واخيرا ... ملك المرقوق خبز التنور الذي يتفوق بطعمه على خبز الصاج ويمتاز بحجمه الاصفر نسبيا . وقد تضاءل وجوده تدريجا في بلادنا وهنالك خمسة افران تنور في بيروت والضواحي فقط بينها واحد على طريق الحدث يعمل فيه اثنان ، عبد الكريم يرق العجين وابو قاسم يهله ويضعه على الكارة ثم الى التنور .

والتنور مصنوع من تراب الحوارة الذي تشتد حرارته فيلتقط في جوانبه العجين المهلول ليخبزه على الجهتين ويقدمه مرقوقا لذيذا . ويمكن صنع الطلامي أيضا لكن الناشفة منها فقط .

أكياس المرقوق التي تباع بكثرة في محلات البقالة والسوبرماركت هي من صنع قرية عين القبو قرب بسكنتا في قضاء المتن .

وفكرة صناعة المرقوق بالجملة راودت خطار يوسف معلوف ، وهو مغترب عاد الى قريته عين القبو وباشر عام ١٩٤٠ صناعة الخردوات . وتوقف عام ١٩٥٨ ليحول مصنعه الى مزرعة دجاج حتى عام ١٩٦٢ ، عندما زار فرنا عربيا في بيروت ولم يرض عما شاهد فيه فقرر مباشرة صناعة المرقوق بالجملة .

في اليوم الاول انزل الى السوق عشرة كيلوغرامات فقط في أكياس نايلون من دون ختم . وفي اليوم التالي ضاعف الانتاج وهكذا الى ان تسلم العمل ابنه خليل خطار معلوف الذي وسع العمل وأصبح لديه اكثر من ٥٠ عاملا ، ٣٠ منهم يعملون في البيوت .

وانتاج عين القبو بأكمله ينزل الى العاصمة و ٢٠٪ منه يصدر الى الخارج حيث ينتشر اللبنانيون .

ويقول السيد معلوف ان اضراب الافران العربية خلال السنين العشر الماضية كان له تأثير على انتاج المرقوق . فبعد كل اضراب يقفز الانتاج ويستمر بالمعدل نفسه الى الاضراب الذي يلي .

مي ضاهر

مـ… يصف الدوا… الصيدلي أم الطبيب

متى يكف بعض الصيادلة عن ممارسة عمل الطبيب والعكس بالعكس ؟

لا ريب في ان الموضوع شائك وقد يثير بعض الحساسيات ولكن من يتمعن فيه جيدا سيجد انه لا يخرج عن كونه تصويرا لواقع لبناني ، وان الهدف من معالجته ما هو الا المصلحة العامة فحسب ، فالطبيب والصيدلي صنوان متلازمان ، لا يمكن التفريق بينهما ، ولا يمكن ممارسة الطب ان تتم في وجه عام وفي صورة كاملة متكاملة بان يستغني احدهما عن الاخر وينفرد بوصف الدواء وبيعه في آن ، واذا كان ذلك جائزا في القرون الماضية فانه لا يجوز في اواخر القرن العشرين .

انا فعامل التعريض بفئة او باخرى غير وارد ابدا لسبب بسيط وهو اننا « كلنا في الهم مشرق » كما قال احمد شوقي .

الطبيب وبيع الدواء

في بعض المناطق النائية والخالية من الصيدليات يسمح القانون للطبيب بان يلحق بعيادته صيدلية خاصة به ، بشروط ومواصفات معروفة منها الا تقل المسافة بين « صيدليته » واقرب بلدة فيها صيدلية عن ست كيلومترات . وهنا وضع سليم فيه تسهيل للمواطنين الحصول على الدواء من دون عناء و… تشجيع للطبيب على ان يستقر ويزاول مهنته… مناطق يتحاشاها الصيادلة والاطباء .

في مناطق اخرى الاطباء متنقلون متجولون … دون عيادات ثابتة مستقرة يحملون في … سياراتهم صيدليات مصغرة تتنقل معهم . و… نعرف الوضع القانوني لهذا النوع من الممارسة و… نعرف أن بعض انواع الادوية خصوصا التي… يتعرض للتلف لاستمرار تعرضه لحرارة شمس ال… وفي الوقت نفسه لا يمكننا الا ان نكن كل تق… للزملاء « الرواد » شرط تزويد سياراتهم ب… خاصة وهي رخيصة الثمن .

في المدن الكبيرة ، وعلى الاخص عاصمتنا ب… وضواحيها ، وفي الاحياء الشعبية كذلك حيث … يختنق سكانها من شدة الازدحام وما يصاحب… تلوث وامراض ، توجد بعض العيادات الشع… حيث المعاينة قيمتها زهيدة وربما مجانية لان ال… المهم ليس في قيمتها ولكن في نوع الممارسة … المرضى … وفيهما معا التعويض الكافي ، ول… الشديد ان فئات كثيرة من مواطنينا تقدر ال… « المادي الملموس » او « المواد الطبية » التي تق… اليهم ، يقدرونها اكثر بكثير من المعاينة الط… الفنية كما يجب ان تتم على ان تليها وصفة … (روشتة) يصرفها المريض حيثما يشاء ، لذلك …

الدكتور اميل بيطار يسائل في طرابلس

قضية الدواء كانت قائمة قبل قضية الغلاء الحالية لانها تشكل في حد ذاتها مظهرا من مظاهر التذمر في حياة المواطنين اليومية فكيف اذا بلغ ارتفاع الاسعار مجالات مختلفة وأصبحت المتاجرة بكل شيء أمرا مألوفا .

ان الحديث عن الغلاء اليوم هو حديث الجميع ، مسؤولين ومواطنين واختصاصيين . وما زالت الحلول الشاملة قيد الاعداد ونأمل في ان تأخذ بعض التدابير طريقها الى التنفيذ . وفي خضم هذه الموجة التي عمت لبنان كنت أواجه دائما بالسؤال الاتي : أين أصبحت قضية الدواء وقبل أن اجيب عن هذا السؤال لا بد لي من التوضيح ان الدواء يشكل جزءا صغيرا من الطبابة ومن السياسة الصحية ولكن انعكاسات القضية على الرأي العام بسبب الموقف الذي اتخذه مستوردو الادوية آنذاك جعل لمسألة الدواء حجما سياسيا ما كان ربما ليتخذه لولا المصالح المادية وما يتبعها من صالح سياسية .

سأبحث هذا الموضوع انطلاقا من ثلاث نقاط اساسية هي :

١ – الدواء والصحة العامة .
٢ – الادارة والنصوص القانونية .
٣ – الناحية الاقتصادية .

اولا : الدواء والصحة

أعني بذلك فعالية الدواء وضرورته لان هنالك عددا من الادوية المبيعة لا فائدة طبية منها ولا ضرورة لها فقد كانت الوزارة تفتقر قبل عام ١٩٧١ الى مختبر لمراقبة تحاليل هذه الادوية وفعاليتها .

وأثبتت البحوث الطبية الحديثة عدم فعالية عدد كبير من الادوية واعتبرتها « تجارية » وتوصل بعض علماء الطب الى التكلم عن خطر الادوية وعن الامراض الناجمة عن استعمالها وما يسمى « التلوث الكيميائي الصيدلاني » .

ولما كان التطور العلمي يفرض ان تخضع المواد والمستحضرات الصيدلانية دوريا وفي استمرار لمراقبة دقيقة ، ولاعادة النظر في الترخيصات المعطاة سابقا لكي لا تبقى الادوية والعقاقير القديمة غير المجدية أو الضارة تستورد وتباع للمواطنين فقد قدم عام ١٩٧١ مشروع قانون معجل لاخضاع الادوية المرخص باستيرادها وتحضيرها سابقا لترخيص جديد .

ولوحظ ان هنالك اعلانات عدة عن الادوية في الصحف والتلفزيون من شأنها ان تشكل خطرا على الصحة العامة اذا استعملت من دون استشارة الطبيب، ولم يكن لبعضها أي فائدة علاجية أكيدة فطلب من شركة التلفزيون وضع ملاحظة ملحقة باعلان وهي « يجب استشارة الطبيب قبل أخذ الدواء » اذ ليس لدينا أي قانون ينظم الدعاية أو يمنعها عن الادوية وفي ما بعد وضعت مسودة مشروع قانون في هذا الشأن يحصر الاعلانات في المجلات الطبية والعلمية .

فالتشدد في اعطاء اجازة تسجيل أي دواء جديد في وزارة الصحة واجب لان لبنان يكفيه ثلاثة آلاف صنف دواء علما ان عدد الادوية المقبولة على لائحة الضمان لا يتجاوز الالفين بكثير ومع ذلك فهي تضم كل الادوية الضرورية من كبرى الشركات العالمية .

من هنا يقتضي تعديل المادة ٦١ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة في لبنان والتي تتعلق باللجنة الفنية المؤهلة لمنح الرخص وحصر أعضاء هذه اللجنة في اساتذة في كليات الصيدلة متفرغين ، واشدد على كلمة «متفرغين» لان من بين هؤلاء الاساتذة من ليس بعيدا عن تكتلات المصالح المباشرة في تجارة الدواء .

أما اللجنة الفنية المؤلفة من صندوق الضمان فهي تضم الآن استاذين متفرغين من كلية الصيدلة الاميركية واستاذا شبه متفرغ من كلية الطب الفرنسية .

ان البلدان المتطورة كالدانمرك والنروج والنمسا لا تسمح الا بثلاثة أو أربعة آلاف دواء فقط وأذكر في صورة خاصة النمسا البلد الذي يستورد كلبنان قسما كبيرا من أدويته .

عندما تركت الوزارة كان عدد المستحضرات لا يتجاوز التسعة آلاف مع الادوية المصنعة محليا .

ويقال ان عدد الادوية المتداولة في الاسواق يبلغ الآن اثني عشر ألفا ولم نتمكن من معرفة العدد الحقيقي .

ومن الناحية المهنية بات من الصعب جدا على الطبيب معرفة تركيب كل الادوية ومدى فعاليتها وأضرارها . لذلك لجأ بعض المستشفيات الخاصة الكبيرة ، على غرار ما فعله صندوق الضمان ، الى وضع لائحة بالادوية الضرورية راجيا من الاطباء العاملين فيها التقيد بها .

وكتب الزميل نقيب اطباء لبنان السابق الدكتور فريد حداد في معرض نقده كتابي قضية الصحة في لبنان : « لو اتلفت في البحر في ليلة ظلماء ٩٠ في المئة من الادوية لما تضرر سوى الاسماك » .

٤ تدابير أساسية

هنالك اذا أربعة تدابير أساسية يجب اتخاذها :

١ – الاكتفاء بالعدد الذي ذكرناه وهو نحو ثلاثة آلاف صنف والامتنا… عن قبول أي دواء جديد ما لم يكن … ذا اكتشاف طبي عظيم وشريطة ا… يباع في بلد المنشأ قبل تداوله في… الاسواق اللبنانية لان هنالك أدوي… عدة تباع وتتداول في الاسو… وهي غير مسجلة في وزارة الصحة… كما يقتضي لذلك موافقة اللجنة… المؤلفة من الاساتذة المتفرغين… وموافقة ثلثي أعضاء جمعية… الاطباء الاختصاصيين . فالياب… مثلا تجبر الشركات الاجنبية على… الانتظار مدة سنتين قبل تسجيل… أي دواء جديد . وهنالك شركة… سويسرية كبيرة لم تتمكن من… دخال أكثر من ثلاثة عشر دواء ال… اليابان .

٢ – تشجيع صناعة الدواء في… لبنان مع التشدد في مراقبة… الشروط الفنية المفروضة … المصانع المحلية اذ ان عدد الادوية… « المصنعة » في لبنان يبلغ نح… ثمانمئة وخمسين صنفا مما يفرض… في أقل تقدير وجود مئة وسبعين… صيدليا مجازا يراقبون تصنيع… الادوية وجودتها لكن هذا العدد… متوافر في لبنان وعدد الصيادلة… الذين يعملون في حقل التصنيع… يتجاوز الخمسين .

ان قضية تصنيع الدواء في… لبنان حظيت باهتمام عدد كبير… وزراء الصحة السابقين وقد تدارسوا… الموضوع وتقدموا ببعض الاقتراحات… نذكر منها :

أ – تهيئة الصيادلة الاختصاصيين… في صناعة الدواء عن طريق تقديم… المنح وانشاء فرع تخصص في… الصناعة الدوائية في كليات الصيدلة… وقد تحقق جزء من هذا الطلب .

ب – انشاء مختبر مركزي… لمراقبة تحاليل الادوية وهذا ما… تحقق عام ١٩٧١ . واني اطالب… وزارة الصحة بأن تعلن عن عدد… الادوية ونوعيتها التي تم تحليلها… منذ ذلك التاريخ .

ج – مراقبة استيراد المواد الاولية… وتصدير المنتجة محليا . واعطاء… الافضلية للصناعات الوطنية في… المناقصات الرسمية وهذا ما يحدث… أحيانا في الوقت الحاضر .

د – الحد من الاستيراد اذا كانت… الصناعة المحلية تؤمن الحاجة .

هـ – تشجيع انشاء المصانع… الصغيرة ذات الانتاج المحدود… شريطة أن يكون صانعها صيدليا… وذلك في سبيل تكييف القانون… الصناعية المحلية وتحديد… المصانع (كبيرة ، وسطى… صغيرة) .

٣ – تعديل المادة ٦١ من… مهنة الصيدلة كما ذكرنا…

٤ – وضع قانون… المستحضرات الكيميائية…

صرف الانتيبيوتيك من دون روشتة قد يؤذي العظام والاسنان ويفقر الدم

٢٠/٣٠٪ من الادوية تباع بواسطة الهاتف

الصيدلي بائع ادوية وليس طبيبا •

امثال هؤلاء « المعترين » لا يستكثرون دفع الليرات في مقابل علاج معين يعطى في تلك العيادات ، ومنه ابر كل يوم او كل يومين ، والله وحده يعلم ان كانت تلك الابر مساطر مجانية ام بضاعة مشتراة وسعرها مجهول لهم !

ترى هل هنالك رقابة على مثل هذه الممارسة للطب ؟ ولو طلعنا •• وفتشنا لوجدنا معظم هؤلاء الاطباء اكثر تعتيرا ممن يعالجون !!

« بورصة » المساطر

ان المساطر المجانية لها سوقها « وبورصتها » في لبنان ، وكم من طبيب فوجىء في عيادته بزائر غريب ، زائغ العينين ، يعرض على الطبيب بيع كل ما في عيادته من مساطر وبسعر الجملة ١/٤ ليرة او ١/٢ ليرة لكل قطعة • وقد يبلغ عددها مئات عدة يعتذر الطبيب طبعا ولكنه يسأله : لمن كل هذه الكميات من المساطر ؟ فيكون الجواب : للمستوصف الفلاني في الحي الفلاني • وغالبا ما يكون الاسم والعنوان وهميين !•

ان المساطر المجانية تتسرب بكميات هائلة الى تلك العيادات الشعبية• كيف ؟ ليست لدينا المعطيات والادلة لنتهم احدا لان المساطر تمر في مراحل عدة قبل وصولها الى الطبيب في عيادته • ولكن يمكن التأكيد انه ليس للصيدليات اي دور في هذا الموضوع لانها المتضررة الاولى من هذه العملية •

الصيدلي وصرف الدواء

ومن القواعد المرعية ، والمصرح بها قانونا ، ان هنالك انواعا معينة ومحددة من المستحضرات الطبية البسيطة يمكن شراءها من الصيدليات من غير اللجوء الى طبيب وهذه المستحضرات تعرف باسم Produits de Comptoire وهو نظام متبع في انحاء العالم ولكن ثمة تفاوت كبير بين دولة واخرى في تضييق نطاق لائحة تلك المستحضرات او توسيعها • ومن الملاحظ ان لبنان هو من اكثر بلاد العالم مرونة وانفتاحا في ممارسة هذا النظام على رغم وجود قانون صريح يمنع صرف الدواء من دون وصفة طبية •

ليست هنالك اية صعوبة في شراء معظم انواع الادوية خصوصا الانتيبيوتيك من الكثير من الصيدليات وبالكمية التي يريدها المشتري ، ومن دون وصفة طبيب ، وربما كان الطلب تلفونيا • ويقدر بعض الخبراء نسبة هذه المبيعات بين ٢٠٪ و ٣٠٪ من مجموع الادوية المبيعة وهي نسبة ضخمة تقدر بملايين الليرات سنويا •

تبرير تصرف الصيدلي

وبعد حوار مع بعض الزملاء الصيادلة ، ومن معرفتنا للواقع ، يمكن تلخيص وجهة نظر الصيدلي بما يأتي :

١ – ان الصيدلي لو تاكد تماما ان غيره سيمتنع عن البيع لامتنع هو ايضا ، ولا يمكنه التشدد في حين ان غيره يتساهل لان النتيجة الحتمية لذلك هي فقدان الزبائن الى الابد •

٢ – ان نسبة لا بأس بها من المبيعات تتسرب خارج لبنان عن طريق رعايا بعض البلاد العربية الشقيقة ، وانهم زبائن محرزانين، لانهم يشترون احيانا كميات كبيرة من الدواء ، والصيدلي يجامل الضيف فيسهل له البيع من دون ان يكلفه مصاريف استشارة طبية لبنانية • اضافة الى ان هؤلاء الاشقاء العرب يحدثون انتعاشا اقتصاديا للسوق اللبنانية لا يمكن تجاهله •

٣ – هنالك زبائن دائمون ومعروفون يجددون دواء معينا بصفة مستمرة مثل الانسولين لمرضى السكري واقراص الضغط لمرضى ضغط الدم المرتفع، ودواء القلب لمرضى الذبحة القلبية • وهؤلاء الزبائن يحضرون الى الصيدلية ومعهم « الفراغات » ولا يمكن رفض طلباتهم •

٤ – من باب الانسانية : فئة المرضى او اهل المريض الذين يتوجهون الى الصيدلي طالبين المشورة لصرف دواء للسعال او للاسهال او لمرض جلدي وهنا يتصرف الصيدلي من باب الشفقة والانسانية خصوصا اذا كان المريض من الفقراء ، لكنه لا يسلمه الدواء الا بعد التأكد من بساطة اعراض المرض !

٥ – الانتيبيوتيك : يطلبه الزبون لانه سبق وتحسن عليه أو لان جاره المصاب بالاعراض ذاتها تناوله وتحسنت حاله •

٦ – ان تلبية طلب الدواء تلفونيا وارساله الى المريض ما هو الا خدمة وتسهيل وتوفير للمريض او لاهله مشقة الانتقال لاحضار الدواء وهي خدمة تقدمها الصيدلية بلا مقابل ، اضافة الى ان طلب الدواء بالتلفون يتم احيانا بواسطة الطبيب او من يقول انه الطبيب !



ادوية ومساطر •

ايضاحات •• للتبرير

وبالترتيب نفسه يمكن ايراد الايضاحات الآتية :

– ان الامتناع عن صرف الدواء من دون وصفة طبيب يجب ان يتم وبصورة شاملة ويجب ان يسبق ذلك حوار وتفاهم وتنسيق بين نقابتي الاطباء والصيادلة وعليهما معا الاتصال بالسلطة المختصة مطالبين بتشديد الرقابة او بتكوين جهاز مشترك للمراقبة ، ومن المؤكد انه لن يقع ضرر مادي على الصيدليات بل النقيض تماما سترتفع نسبة المبيعات ارتفاعا ملموسا لاسباب سنذكرها في ما بعد ، وان يكن هذا الامر ليس هدفا في حد ذاته ، كما ان « تنقيع » الاطباء ليس الهدف المطلوب انما الهدف هو تنظيم ممارسة الطب ووضع حد لهذه الفوضى التي يذهب ضحيتها « المريض » اولا وقبل اي فريق آخر ••• فيهدر ماله وتتأثر صحته •

– ان اشقاءنا العرب لن يتضايقوا ابدا اذا اشير عليهم بوجوب المرور على الطبيب لتكون لائحة المشتريات لديهم شرعية ثم ان « المجاملة » متوافرة في عيادات اطبائنا ايضا وقد لا يتقاضون منهم اي اجر خصوصا اذا كانوا يحملون وصفة طبية من زميل عربي ، ثم ان من يتكبد مشقة ومصاريف سفر وسياحة وفندق والخ الخ لن « يغص » باتعاب طبيب تبدأ من ليرة واحدة فصاعدا ••• في سبيل مراقبة ما يشتريه من دواء قد يكون فيمضرر ما عليه خصوصا اذا كانت الكمية المطلوبة كبيرة • كما أنه قد يكون لدى الطبيب اللبناني علم أن دواء معينا في طريقه الى النقصان من السوق فلماذا هو يساعد على اختفائه؟

روى لنا طبيب لبناني كان يزور دوسلدورف في المانيا الغربية ، كيف رفض الصيدلي الالماني ان يصرف له « حبوبا ملينة » ، نعم حبوبا ملينة وطالبه بوصفة طبيب • ولم تنفك ازمة زميلنا اللبناني الا بعد ان أظهر جواز سفره ليثبت انه طبيب ومع ذلك صرف له الملين بتردد •

– الزبائن الدائمون الذين يجددون دواء معينا باستمرار تقع مسؤولية توضيح ذلك على الطبيب الذي يجب ان يذكر في وصفته « يجدد باستمرار » او يستمر لمدة اسبوعين ثم يعود الى قياس ضغط الدم من جديد او يجري له تحليل دم للسكري بعد كذا يوم • الخ ••• الخ •••

– صرف الدواء بناء على وصف المريض للاعراض البسيطة هنا يقع الخطر الاكبر • ان السعال البسيط قد يكون سببه التهاب في الجيوب الانفية ، او التهاب رئوي من دون ارتفاع الحرارة او مبادىء سل او سرطان رئوي • والاسهال البسيط قد تكون سببه حساسية في الامعاء او التهاب في الاذنين عند الاطفال والمرض الجلدي قد يكون مبادىء سرطان ••• وشتان ما بين العلاج المصروف والعلاج الذي كان يجب ان يعطى • الضرر على المريض : ان مرضه قد يطول ويستفحل او قد يهدأ موقتا ليظهر في ما بعد في شكل اعنف واشد مقاومة للعلاج • والفائدة من تحويل المريض الى الطبيب هي ان المريض يأخذ العلاج المناسب فيستفيد، واما الصيدلي فان المريض سيعود اليه بوصفة طبية كاملة من أربعة أدوية مثلا في حين ان الصيدلي لا يعطي المريض الا دواء واحدا للتسكين•

وهكذا يؤدي كل واحد عمله وعمله فقط ويستفيد فيأخذ المريض بدوره حقه ويستفيد •

– الانتيبيوتيك : صرفه من دون وصفة طبية خطأ ولا اشنع ، مع ذلك فهو ظاهرة فولكلورية لبنانية • الا يكفي ما يصفه الاطباء عالطالع وعالنازل ؟ من الانتيبيوتيك مما يتسبب في اضرار في العظام والاسنان ، ومنها ما يتسبب في تسمم واختفاء للكريات البيضاء في الدم ومنها ما لا يجوز تكراره لمريض لانه تكونت لديه مناعة ضده ومنه ما لا تعرف عنه الطريقة الصحيحة لاستعماله: لا الجرعة المناسبة ولا المدة المناسبة للعلاج به •

ومن الحالات ما تحتاج الى الزرع في المختبر لاختيار الانتيبيوتيك المناسب •

آين هذا كله من بازار الانتيبيوتيك ؟

– تلبية الطلب تلفونيا لا شك في انه خدمة جليلة ، ولكن يمكن الصيدلي ان يرجو ان تكون هناك وصفة طبية في انتظار الدواء المرسل •

الدكتور انطوان عقل

أين أصبحت قضية الدواء؟

المطالبة بكلية صيدلة في الجامعة اللبنانية يفرض على اساتذتها التفرغ والكفاية العلمية

مادة جديدة في هذا الصدد على قانون مزاولة مهنة الصيدلة •

ثانيا : الادارة والنصوص القانونية

الادارة : كانت مصلحة الصيدلة قبل عام ١٩٧١ تعمل في ثلاث غرف من أحد طوابق مبنى وزارة الصحة وكان عدد الموظفين الفنيين الرئيسيين مقتصرا على ثلاثة فقط ولم يكن للتفتيش الصيدلي العدد الكافي من الصيادلة المراقبين مما أفقد المراقبة الفعالة على مستوردي الادوية والمستودعات والصيدليات • ناهيك بما كان يتأخر من أحكام المخالفات ذات المبالغ الزهيدة التي تفرض على المخالف •

أ – لذا كان ويبقى تعزيز العنصر البشري في مصلحة الصيدلة أمرا لا مفر منه •

ب – جعل العمل قبل الظهر وبعده في كل الادارات لزيادة الانتاج والحؤول دون تأليف اللجان كي لا تكون سببا لكسب التعويضات ولتحسين دخل الموظف في وجه شرعي سليم وخلق جو من الاستقرار والانقطاع عن أي عمل خارج المهمات الرسمية خصوصا أن هذا العمل غالبا ما يكون على حساب العمل الاساسي في القطاع العام الى ما هنالك من فوائد عدة تأتي نتيجة الخلق والابتكار والتحسين •

ج – مكننة الادارة بالطرق الحديثة الالكترونية لضبط العمليات في المستودعات والاسراع في المعاملات •

د – طبع دليل صيدلي رسمي يحتوي على أسماء كل الادوية المسجلة في وزارة الصحة وأسعارها وتنقيحه واعادة طبعه كل سنة كما نصت المادة ١٨ من القرار ٣٦١ التي وضع عام ١٩٧١ وكما جاء أيضا في قرارات سابقة منذ ١٩٦١ •

هل تم استعمال الالة الحسابية الالكترونية الموجودة في قيادة الجيش بالتعاون مع المسؤولين عن مستودع الادوية في وزارة الصحة كما كان مقررا عام ١٩٧٦ لضبط عدد الادوية والكميات الموزعة على المستشفيات والمستوصفات ؟

– تعديل بعض النصوص القانونية •

– لتشجيع صناعة الدواء محليا كما اشرنا سابقا يقتضي ايجاد شروط فنية مقبولة تضمن فعالية الدواء ومراقبة سعر شراء المواد الاولية لان هنالك أدوية مصنوعة محليا يفوق سعرها سعر الادوية المستوردة كما ان هنالك مصانع تشتري أدوية غير معلبة وتكتفي بتعليبها في لبنان والجدير بالذكر ان بعضا من هذه المصانع غير مستوف الشروط الفنية التي نص عليها القانون الصادر عام ١٩٥٠ •

– ايجاد نص صريح في قانون مزاولة مهنة الصيدلة يحرم على الصيدلي أن يكون صاحب صيدلية وفي الوقت عينه مستورد أدوية أو أن يؤجر شهادته لمستورد آخر أو أن يجمع بين مركز التدريس ومزاولة مهنة الاستيراد • وقد نصت المادة ١٢ من القانون الصادر عام ١٩٥٠ على جزء من هذه الشروط •

– ادخال مادة على القانون بغية اجبار الشركات او الممثلين التجاريين على ان يعينوا صيدليا أو طبيبا للقيام بعملية تعريف لدى الاطباء على الدواء لان هنالك عددا كبيرا من « الزاكرين الطبيين » لا يحملون شهادات تكميلية ويريدون اقناع الطبيب بفائدة الدواء •

– أما في ما يختص بعدد الصيدليات فقد بات من الضروري تعديل المادة ١٤ من القانون التي تنص على ان « لا يرخص بفتح صيدليات في مدينتي بيروت وطرابلس الا بمعدل صيدلية واحدة لكل سبعة آلاف من السكان وفي مدينتي صيدا وزحلة الا بمعدل صيدلية واحدة لكل خمسة آلاف شرط ان تكون بين صيدلية واخرى مسافة مئتي متر على الاقل » •

وذلك للاسباب الاتية :

أولا : ليست في لبنان احصاءات سكانية دقيقة •

ثانيا : ان الاجتهادات التي اعطيت لتبرير فتح صيدليات لم تستند الى مقاييس صحيحة كاقدمية طلب الصيدلي مثلا ولكن يقال على ان بعض اجازات فتح الصيدليات اعطيت في الماضي لاسباب مالية أو سياسية والرأي العام يتحدث عن « ثمن فتح صيدلية » •

ثالثا : ان بلدا متطورة كفرنسا مثلا حيث الاحصاءات دقيقة يسمح بفتح صيدلية لكل ثلاثة آلاف مواطن وهنالك بلاد بلغت اقصى درجة التطور العمالي والاجتماعية كالدانمرك أو النروج حيث يسمح لكل صيدلي مجاز بأن يفتح صيدلية •

رابعا : آن عدد الصيادلة نسبة الى عدد السكن في لبنان ضئيل اذا ما قيس، بالعدد الموجود في كل البلدان المتطورة كاميركا وأوروبا الغربية وروسيا والبلاد الاسكندينافية واسرائيل طبعا •

خامسا : ان تنفيذ الضمان الصحي الزراعي يتطلب وجود عدد من الصيدليات في الارياف اللبنانية •

البحث العلمي والمستوى الجامعي :

للاسباب المذكورة آنفا يصبح لزاما علينا ان ننشيء كلية صيدلة في الجامعة اللبنانية شرط ان تكون في مستوى كليات الصيدلة الموجودة حاليا وان يفرض على الاساتذة التفرغ من دون مراعاة التوازن الطائفي بل الكفاية العلمية فقط لان التوازن الطائفي سيتم تلقائيا مع الوقت وسوف يقدم هؤلاء الاساتذة بحوثا علمية نحن في أشد الحاجة اليها •

الناحية الاقتصادية

عندما طلب مني يوما أن اتكلم عن مشكلة سعر الدواء أجبت بصراحة ان هذه القضية التي أثارت مستوردي الادوية والرأي العام لم اعتبرها يوما حلا للقضية ولم ادع ان القرار ٣٦١ الذي وضعته يحل المشكلة انما كان خطوة اساسية في طريق الحل الذي لم يكتمل الا بتعميم الضمان الصحي على جميع المواطنين وقد انطلقت في ذلك من المعطيات الاحصائية التي اعلنها الضمان آنذاك والقائلة ان تكاليف الدواء تبلغ ٣٥٪ من مجموع تكاليف علاج المرض ويقال انها ارتفعت في السنتين الماضيتين •

ووضع القرار بعد دراسات طويلة اظهرت لنا انه اغفل حسم ربح الموزع في بلد المنشأ عند تحويل سعر المبيع للعموم في بلد المنشأ الى سعر المبيع في لبنان كما انه تبين لنا ان مصاريف الشحن لا تزيد على خمسة في المئة وقد حددت ربح المستورد بعشرة في المئة بدلا من عشرين وهو لا يشكل اجحافا في حقه•

القول « ان لبنان يستورد أدوية بمبلغ قدره خمسون مليون ليرة وأن عدد سكان لبنان هو مليونان ونصف مليون فيكون مصروف المواطن اللبناني على الدواء نحو عشرين ليرة في السنة » هو قول بعيد عن الحقيقة اذ ان هناك عددا كبيرا من اللبنانيين لا يستطيع شراء الادوية فيأخذها مجانا من المستوصفات الخاصة والحكومية والخيرية •

في حين لو طبق القرار الرقم ٣٦١ المذكور تطبيقا صحيحا لوفر مبلغا يراوح بين عشرة ملايين وخمسة عشر مليونا من الليرات اللبنانية التي كانت تذهب من جيوب اللبنانيين الى بعض المستوردين والصيادلة ، اذ ان الادوية المستوردة بمبلغ خمسين مليون ليرة لبنانية تباع بنحو ثمانين مليون ليرة •

ان الدراسة التي قمت بها في آب عام ١٩٧٢ عن مقارنة الاسعار التي وضعت بعد استقالتي لـ ٤٣٦٤ دواء مع الاسعار التي وضعها القرار رقم ٣٦١ تبين ما يأتي :

– خمسة في المئة من المستحضرات اعيدت اسعارها الى ما كانت قبل القرار ٣٦١ •

– ثمانية في المئة من الادوية خفضت اسعارها بنسبة ضئيلة •

– سبعة في المئة بقيت اسعارها كما حددها القرار ٣٦١ •

وثمانون في المئة رفعت اسعارها من دون أن تعود الى ما كانت قبل القرار •

وقد برهنت في كتاب قضية الصحة في لبنان في الصفحات ٢١٥ – ٢١٦ – ٢١٧ – على أن التعديلات كانت غير صحيحة وفي ما بعد سقط معدل بعض العملات الاجنبية ومع ذلك بقيت الاسعار كما هي وعلمت من بعض المرضى ان الدواء كان يباع بأسعار مختلفة في الصيدليات •

ان نظرة المستقبل الى واقع الصحة والتي تفرض علينا استيراد ثلاثة الاف دواء تؤدي الى توفير نحو أكثر من اربعين مليون ليرة تذهب من لبنان نحو الخارج وتضعف ميزانه التجاري •

في لبنان ١٢ ألف صنف من الادوية وفي البلدان المتطورة لا يسمح بأكثر من ٤ آلاف



قضية الدواء معقدة جدا يا بني !

سياسة شركة الادوية

واذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة فان شركات الادوية ستتضامن كشركات النفط لتفرض اسعارها على البلدان المتخلفة •

والدليل على ذلك ما جاء في العدد الاول من مجلة « سيبا – جيجي » الصفحة ٣١ عام ١٩٧١ على لسان خبير الشركتين الاستاذ بلوك : « لا اخفي عليكم ان التدابير الحكومية التي اتخذت في الهند وفي بقية البلدان تهدد في شكل جدي كياننا •

كان دفاعنا حتى الان ضعيفا • لا يكفي منذ الان وصاعدا أن نشيد بفوائد الادوية الحديثة لان الاطباء الشباب وطلاب الطب لم يعودوا يثقون في تلك الدعاية •

ان المعركة يجب ان تقام على الجبهة السياسية وبأسلحة سياسية » •

واضاف في مقطع لاحق « الخطر غير ناجم عن التأميم بقدر ما هو ناجم عن سلسلة من التدابير التنظيمية وقرارات تمنعنا من حرية تحركنا من دون ان تعفينا من مسؤولية متابعة عملنا •

« ان عملنا يجب ان يوجه نحو الاطباء بعد تخرجهم لكي نقوم بعمل التدريس البعد الجامعي • وان نشاطنا لا يجوز ان يكون اقليميا فقط بل دوليا ، لذلك يتوجب علينا ان نساهم في اعمال منظمة الصحة العالمية التي تعتبر ارشاداتها كلمات مقدسة في البلدان المتخلفة •

ان الهجوم هو خير وسائل الدفاع » •

تلك كانت اراء خبراء تلك الشركات، وفي شهر تموز ١٩٧٣ نشرت جريدة « الموند » الفرنسية خبرا مفاده أن الحكومة البريطانية خفضت ٦٠ ٪ من سعر دواء سويسري ونحن في الفصل الاول من سنة ١٩٧٤ والدليل الصيدلاني لم يطبع بعد والادوية غير الضرورية تتكاثر وما نزال ندفع ثمنها •

ان موقف تكتل بعض شركات الادوية لفرض اسعارها يوجب على لبنان ، البلد الذي ما يزال في طور النمو ، الا يشتري سوى الادوية التي يحتاج اليها • اما القول « ان المواطن في لبنان يجد أدوية لا يجدها في بلد اخر » فانه يظهر نوعا من التخلف •

فالبلد المتقدم لا يسمح باستيراد اي دواء من الخارج ويفرض على المصانع الاجنبية ان يكون لها فرع في البلد نفسه او اجازة خاصة •

وهذا ما يتم الان في لبنان ولكن يجب استدراك بعض مخاطره اذ ان الشركات الدولية تغزو اسواق البلدان المتخلفة بمظهر وطني من دون ان يكون دائما للبلد المضيف المشاركة في الارباح •

السعر الواحد ؟

وجاء في بيان صدر عن هيئة نقابية محترمة مطلب ناجم لا شك عن حسن نية وعن رغبة في الاصلاح الذي نتوخاه جميعا • تنويرا لرأي الذين تقدموا بهذا المطلب لا بد ان نذكرهم بانه خلال « معركة الضمان » عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ تمكن الصندوق من استيراد كمية من الادوية بسعر مخفوض وطلبت آنذاك نقابة مستوردي الادوية الا يكون في السوق سعران لدواء واحد• فكان جوابنا « خفضوا اسعاركم بطريقة حبية وجديةه لكنهم رفضوا وبغية الانتقام من بعض المستوردين الذين خفضوا اسعارهم للضمان وطلبوا ان يباع الدواء بسعر واحد للجميع لكي يتضرر المستورد الذي تعاون مع الضمان • لذلك فان الذين تقدموا بهذا الطلب يجهلون خلفيات قضية اسعار الدواء • وان توحيد سعر الدواء سيتم عندما سيتمم الضمان الصحي ويتم التنظيم الصحي الشامل في لبنان• ولتحقيق هذا الهدف يقتضي تنسيق جهود وزارة الصحة وصندوق الضمان •

المكتب الوطني للادوية

اما في ما يختص بالمكتب الوطني للادوية فلا شك انه شكل عندما احال مجلس الوزراء مشروع القانون المتعلق به بصفة معجل على مجلس النواب ، سلاحا جبارا كان في استطاعته فرض السعر الصحيح على الدواء ولكن مع الاسف الشديد تعطل مفعوله لثلاثة اسباب : الاول انه وضع من دون استشارة المسؤولين عن الضمان الصحي الذين لهم خبرة واسعة في حقل الدواء • ثانيا لانه ادخلت عليه مادة يمكن ان يستعملها التجار لاجبار الدولة على ان تدفع لهم مبالغ طائلة لتعويض ارباحهم في حال حصر استيراد دواء في المكتب وحده ، وهذه مادة يمكن استغلالها • وثالثا لان قضية الدواء سويت قبل ان ينشر القانون في الجريدة الرسمية•

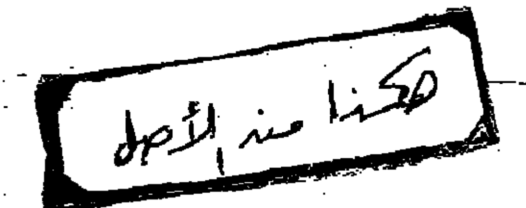
الان وقد صدر هذا القانون نعتقد انه من الافضل للحكومة الا تدخل في مشاكل هي في غنى عنها وعليها ان تقوم بتقوية الجهاز الموجود في صندوق الضمان بغية استيراد اكبر عدد ممكن من الادوية وتنسيق جهود وزارة الصحة والضمان وجباية ضريبة الدخل على مستوردي الادوية فتصبح هذه التدابير اكثر فعالية من تطبيق قانون مكتب الدواء الذي سيبقى سلاحا في يد الحكومة في حال اختفاء اي دواء من السوق كما يحصل الان بغية رفع الاسعار من قبل بعض المستوردين •

ان هذه القضية المتعددة الجوانب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسة الصحية عامة وبتعميم الضمان الصحي خاصة •

ان اعتماد اي خطة اجتماعية صحية أو اقتصادية يفترض مواجهة شجاعة من قبل المسؤولين وعزما على تجاوز المصالح السياسية والمادية الخاصة •

الدكتور اميل بيطار

(*) محاضرة القيت حديثا في طرابلس •



اول دراسة علمية لابعاد التشكيلات الادارية الاخيرة

الانتقال من الفدرالية الطائفية الى نظام الوحدة

التشكيلات الادارية الاخيرة لم تحظ باهتمام علمي وكل ما صدر في شأنها كان تعليقات ذات منطلقات سياسية . وهنا القسم الاول من دراسة علمية مقارنة حول الادارة اللبنانية انطلاقا من موضوع التشكيلات . ويتضمن هذا القسم عرضا للمفاهيم الادارية المختلفة .

المحافظ (محافظ الشمال الشيخ قاسم العماد) في قمة الهرم الاداري .

ان الغاء الهوية الطائفية للوظائف الادارية الذي تم حديثا في نطاق المناقلات الادارية بين موظفي الفئة الاولى بموجب قرار مجلس الوزراء في تاريخ ١٧ شباط ١٩٧٤ ، ينطوي على نتائج مهمة وتاريخية بالنسبة الى الادارة العامة . والظاهرة الاساسية في هذا الامر هي الانتقال من الفدرالية الطائفية في قطاع الوظيفة العامة الى نظام الوحدة ، مع استثناء وحيد بالابقاء على توزيع مجموع الوظائف في صورة نسبية على الست عشرة طائفة المعترف بها رسميا في لبنان . وهذا التوزيع يتم اساسا وفقا للنسب الآتية :

بالنسبة للمحمديين		بالنسبة للمسيحيين	
سني	٪ ٤٤،٤٥	ماروني	٪ ٥٥
شيعي	٪ ٤٢،٢٢	ارثوذكسي	٪ ٢٠
درزي	٪ ١٣،٣٣	كاثوليكي	٪ ١٢
		ارمني	٪ ٧
		اقليات	٪ ٦
المجموع	٪١٠٠	المجموع	٪١٠٠

ومن ذلك فان العقدة الطائفية التي كانت تحول مبدئيا حتى اليوم دون طموح الموظف ، من جراء ربط الوظيفة بالانتماء الطائفي ، قد حلت وبات باب المنافسة في العمل والابداع مفتوحا امام سائر موظفي القطاع العام .

ومن شأن هذا الامر ان يحرك الادارة من ثباتها ويشكل الخطوة الاولى في رحلة الالف ميل الاصلاحية .

على اننا نبادر منذ الان الى القول ان الاصلاح الاداري انما هو عملية شاملة ومتكاملة ومستمرة ، شأنه في ذلك شأن الانماء الذي لا يقتصر على فعل دون الاخر . ولذا كان المرحوم الشيخ موريس الجميل يفضل عليه تسمية التكييف الاداري ، لما ينطوي عليه من تطوير مستمر ، في ضوء حاجات المجتمع المتصاعدة .

القواعد الادارية الاجنبية

اولا : القواعد التي ترعى الادارة في صورة عامة في الدول الاخرى

يتضح من علم الادارة ان هذه القواعد مرتبطة بعناصر جوهرية ثلاثة ، هي : نظام الحكم ، ومفهوم الوظيفة العامة ومستوى البيئة .

١ – ارتباط الادارة بنظام الحكم ،

ومعنى ذلك ان الادارة تعكس صورة الدولة . فاذا كان نظام الحكم القائم ينطوي على مركزية متشددة وحصرية في الصلاحيات كان دور الادارة مهما واساسيا في معرض ممارسة مهماتها الرامية الى الحفاظ على الوحدة الوطنية والعمل الوطني العام . الامر الذي تترتب عليه عمليا صعوبة التمييز بين الادارة والحكومة ، فضلا عن قوتها ومنعتها وتماسكها ، اضافة الى الامتيازات والحصانة المعطاة للموظفين بحكم وظيفتهم ، مما يجعل منهم في المجتمع طبقة مميزة ومفضلة بالنسبة الى مستخدمي القطاع الخاص .

وترجع جذور هذا المفهوم للادارة العامة الى مراحل توحيد الدول الاوروبية وذلك بفعل مساندة الموظفين للحكم المركزي واخلاصهم للتاج ، حتى برزت الى الوجود طبقة اجتماعية جديدة عرفت باريستوقراطية العلم انضم اليها في ما بعد بعض العائلات البورجوازية ، واصبحت هذه الطبقة تتوارث المناصب الحكومية في ما بينها ، جيلا بعد جيل ، مع ما رافق ذلك من تمتع بامتيازات وحصانات . الى ان تبلورت صورة الادارة العامة في مفهومها الحديث في القرن التاسع عشر ، وفي صورة خاصة بعد الاصلاحات الجذرية التي ادخلتها الثورة الفرنسية في العام الثامن . وسنرى ان الادارة في لبنان تأخذ صورة الادارة المتماسكة المركزة ، تبعا لمركزية الحكم ، ولئن اختلفت جذورها التاريخية .

اما اذا كان نظام الحكم لا يتصف بالتركيز الاداري ، والى ذلك ، اذا كان ينظر الى الحكومة المركزية بالريبة والشك ، فان دور الادارة يضحى ثانويا ، وهي تستوي من جراء ذلك مع المؤسسة الخاصة او مع مجموعة من المؤسسات تقوم بمهمات تتصل بالمصلحة العامة . ولا يكون للموظف في المقابل اي امتيازات او صلاحيات خاصة . وهذا ما تتميز به مثلا الادارة العامة الاميركية في ظل قاعدة الحكم الذاتي (Self - Government) ومبدأ تكريس الديموقراطية ، حيث لا وجه للتفرقة بين مواطن وآخر . فدور الموظف هو من الامور العادية بحيث يقيض لاي مواطن يتوافر له قدر من المهارة ، على حد قول الرئيس جاكسون ، ان يتولى هذه المهمات دون ابطاء .

كذلك هي حال الادارة العامة في الانظمة الاشتراكية حيث يتولى الشعب مباشرة تأدية مهماتها عن طريق المجالس التنفيذية المنتخبة . وهذا يعني ان الادارة العامة ، ان وجدت ، لا تتمتع بتلك الهالة التي تحيط بالادارة العامة وفقا للمفهوم الاوروبي ، وان اجهزة عملها (وغالبيتها من اعضاء المجالس التنفيذية) لا تتوافر لها حصانة وامتيازات ، ما دامت تخضع باستمرار لرقابة الشعب ، وهي قابلة للعزل والاقالة من قبله في كل حين .

الادارة ومفهوم الوظيفة العامة

٢ – ارتباط الادارة بمفهوم الوظيفة العامة

ونظام الوظيفة العامة يأخذ في علم الادارة صورتين : صورة المهنة او الوظيفة النظامية (Système de la carrière) وصورة اجارة الخدمة او الوظيفة التعاقدية (Système de l'emploi) . وتترتب على هذا التمييز آثار قانونية من حيث مدى ارتباط الموظف بالادارة ، والاحكام القانونية والتنظيمية التي تسري عليه ، والامتيازات والفوائد التي يحصل عليها .

أ – وبمقتضى المفهوم الاول (الوظيفة النظامية) يدخل الموظف سلك الادارة ويتدرج في ملاكاتها ورتبها وينتقل من منصب الى آخر تبعا للاقدمية والخبرة المكتسبة ، من دون ان يكون تخصصه محصورا بالضرورة في حقل واحد ، ما دامت الادارة تستدعي تنوعا في الاختصاص والمهارات . فيلازم هذا الوضع للموظف استقرار في حياته الوظيفية ، كما يفترض في هذا النظام تواجد تنظيم دقيق وواضح للادارة ينطوي على ملاكات وفئات ورتب ورواتب تكون في متناول الموظف . ومعنى ذلك ان الاخير يعتبر عضوا في الادارة تربطه بها علاقة تنظيمية ويدخل في خدمتها على أساس نوع من عقود الاذعان ، يعرف في صورة مسبقة الالتزامات الملقاة على عاتقه والفوائد التي يأمل في الحصول عليها من الدولة . اضافة الى ذلك فانه يسري عليه في معرض قيامه بالوظيفة ، حكم القانون العام ، ويخضع لولاية القضاء الاداري في المنازعات الوظيفية التي يكون طرفا فيها .

اما النتائج المترتبة على الصفة التنظيمية للوظيفة العامة ، والتي تنعكس آثارها على سير العمل في الادارة ذاتها ، فاهمها :

ما دام الموظف في منأى عن الهزات والتغييرات السياسية بفعل الحصانة والاستقرار اللذين يتمتع بهما ، ففي وسعه التفرغ للعمل ولرسالة الخدمة العامة باندفاع وحماسة . ولا ينظر الى رئيسه الا نظرة الزميل والرفيق في سلم واحدة تفصل بينهما الاقدمية .

امكان التخطيط في الادارة والرؤيا البعيدة فضلا عن معالجة المشاكل اليومية في سرعة وفعالية .

التقاليد المتوارثة في عالم الوظيفة التي يتابعها الموظف ويحافظ عليها تبعا لما يمليه شرف المهنة .

غير ان هذه الامتيازات والفوائد تشكل سلاحا ذا حدين . فالحصانة المتوافرة للموظف اذا ما اسيء استعمالها ، تجعل من الادارة حصنا بعيد المنال امام الاجراءات الاصلاحية .

وهذا الاستقرار والطمأنينة لدى الموظف اذا ما اسرف فيهما يؤديان عمليا الى اللامبالاة والاتكالية فضلا عن الروتين الاداري والبيروقراطية . وللاخيرة آفات خطيرة على الادارة ، اهمها البطء وعدم التحرك وفقدان المبادرة والتمسك بالشكليات وتكريس السوابق ، الامر الذي جعل منها الشغل الشاغل لمعظم ادارات الدول المعاصرة التي باتت ملزمة بالاعتماد على التكنوقراطية .

اضافة الى ان الادارة بحكم استقرارية الموظف ، تصبح وكأنها ملجأ للاشخاص المحدودي الانتاج الامر الذي يحول دون الاستعانة عند الاقتضاء بالعناصر الفنية لشغل الوظائف الحساسة او القيادية .

يضاف الى كل ذلك تعدد اوضاع الموظف العامل ان لم نقل تعقدها منذ تعيينه حتى احالته على التقاعد او صرفه من الخدمة ، مرورا بحالات الاستيداع والوضع خارج الملاك والانتداب والاجازات القانونية والى ما هنالك . وكلها امور تستدعي تخصصا ضمن الادارة ذاتها .

ب – اما نظام اجارة الخدمة او الوظيفة التعاقدية ، فحسبه ان يحصر تخصص الموظف ومهماته في نشاط واحد لا يشيح عنه طالما هو مرتبط بالادارة ، ولا يفسح امامه في المجال مبدئيا للانتقال الى مركز آخر . الامر الذي يجعل منه متخصصا بعمق في المهمات الموكولة اليه . أما علاقته بالادارة فهي علاقة تعاقدية محضة ، حتى اذا انتهت أو انهيت تلك المهمات استغني عن خدماته . وهذه العلاقة التعاقدية يرعاها في صورة عامة القانون العادي (خصوصا قانون العمل) .

ومن شأن هذا النظام المعمول به في صورة خاصة في الادارة الاميركية ، ان يسهل امر الاستغناء عن خدمات الموظف وفقا لاصول مرنة ، من غير الاضطرار دائما الى تعيين البديل ما دام المقياس الفعلي للتعيين هو اجازة الخدمة والحاجة الفعلية الى الخدمات المقابلة .

ويخلص من ذلك كله ان هذين المفهومين للوظيفة العامة ، هما على رغم تعارضهما متكاملان ما دامت الحاجات اليومية تستدعي ان يكون لدى الادارة من الموظفين من تربطهم بها علاقة تنظيمية ثابتة ، الى جانب موظفين يتم استخدامهم على نحو تعاقدي . وهذا التوفيق بين المفهومين اخذت تتبعه الدول في الوقت الحاضر نظرا الى المرونة التي ينطوي عليها خصوصا بعد تبدل دور الدولة وتدخلها في كل الحقول التي تهم المواطن . ومثالنا على ذلك انظمة الوظائف العامة في الادارة الالمانية التي تضم ثلاث فئات من الموظفين هي : فئة الوظائف العليا والوسطى التي تربطها بالادارة رابطة تنظيمية ثابتة ، وفئة الوظائف الدنيا وتربطها بها علاقة تعاقدية في ظل تشريعات العمل ، وفئة الوظائف السياسية غير المستقرة والخاضعة لاستنساب الحكومة .

الدور القيادي للادارة

٣ – ارتباط الادارة بالبيئة :

وهذا يعني ان تطور الادارة رهن بتطور البيئة والمستوى الحضاري للمواطنين والتربية المدنية لديهم ، والى ذلك فهي نتيجة لتطور الافكار والاحداث السياسية والاقتصادية والثقافية في حقبة زمنية معينة . فالادارة الاميركية مثلا عندما انتقلت من نظام المغانم (Spoil System) الى نظام الكفاية او الاستحقاق (Merit System) انما بلغت هذا المستوى بفعل تطور المجتمع الاميركي نفسه . والادارة العامة في معظم الدول الاوروبية لم تأخذ صورة الادارة العلمية في المفهوم الحديث ، الا منذ القرن التاسع عشر بعدما مرت بمراحل قاتمة كان يتم فيها تبادل المناصب الحكومية كالسلع . ومن ذلك يتبين ان لا طاقة لاي ادارة مهما علا مستواها العلمي والخلقي ، على ان تضم موظفين رياديين ، في مجتمع يفتقد روح التربية المدنية والخدمة العامة .

ومن ناحية اخرى فان للادارة دورا قياديا في توجيه المواطن ورفع مستوى البيئة . ويبرز هذا الدور في صورة خاصة في مجال التخطيط الشامل في مختلف الحقول الانمائية ، فضلا عن واجب تأمين الحاجات اليومية والمعيشية للمواطنين باستمرار واطراد . وكل ذلك ما دامت الادارة تنهض في العرف الاداري : آلة – الدولة ، بصفتها الجهاز التنفيذي لهذه الاخيرة .

ويخلص من كل ذلك ان الادارة انما هي مرتبطة بالبيئة على نحو مزدوج : فهي فاعلة ومنفعلة في آن ، وان بينهما حركة اخذ وعطاء مستمرين .

الادارة اللبنانية وامتيازاتها ومميزاتها

ثانيا : خلفيات الادارة اللبنانية وخصائصها المميزة

يمكن القول على هدي ما تقدم أن الادارة اللبنانية تنطوي على الخصائص المميزة الاتية :

١ – انها ادارة متماسكة وتتمتع بقدر من المنعة والوحدوية والاستقلالية . وهذا الامر هو نتيجة لارتباطها بنظام الحكم وطبيعته في لبنان ويترتب عليه ان للادارة اصولا وانظمة واساليب عمل خاصة تميزها وتمتاز بها على مؤسسات القطاع الخاص ، فضلا عن القانون العام الذي يحكمها والقضاء الاداري الخاضعة لولايته . والادارة اللبنانية التي يعتبرها البعض الآلة – الدولة تتميز الى ذلك بالديمومة والاستمرار والاستقرار اذا ما قورنت بامر تعاقب الحكومات حتى تكاد لا تفرق عن الاخيرة .

والى جانب ذلك يتمتع الموظف قانونا بضمانات وامتيازات تجعله في منزلة مميزة بالنسبة الى مستخدمي القطاع الخاص وعماله . ويتضح هذا الوضع في صورة بارزة من مراجعة قوانين الوظيفة العامة المختلفة خصوصا المرسوم الاشتراعي الرقم ١١٢ تاريخ ١٢ – ٦ – ١٩٥٩ (نظام الموظفين العام) الذي ينطوي على امتيازات مختلفة ، منها عدم مسؤولية الموظف عن الخطأ الوظيفي اثناء قيامه بالوظيفة او بسببها ، حيث تحجبه الادارة وتتحمل مبدئيا كامل المسؤولية (المادة ٦٢ من المرسوم الاشتراعي الرقم ١١٢ تاريخ ١٢ – ٦ – ١٩٥٩ المشار اليه) ، كذلك عدم جواز ملاحقة الموظف جزائيا بسبب جرم اسند اليه في معرض قيامه بالوظيفة ، ما لم توافق ادارته في صورة مسبقة على هذا الامر (المادة ٦) ، فضلا عن القيود الملازمة لامكان انهاء خدمات الموظف او احالته على المجالس التأديبية . وهي امتيازات قل نظيرها في انظمة الموظفين المقارنة خصوصا في النظام الانكلو ساكسوني ، حيث يتحمل الموظف تبعة عمله حتى ولو كان الخطأ ناجما عن الوظيفة . ويمثل الموظف في هذه الحال امام القضاء العدلي كاي مواطن عادي .

ومن شأن هذه الامور ان تتحول الى حصانة تغلف احيانا باللامبالاة والجمود الذهني واللامسؤولية . يضاف الى ذلك فقدان الحوافز المادية التي لو وجدت لكانت تشكل عاملا مقابلا وموازنا لهذا الامر ، من شأنه تحريك مبادرة الموظف .

تطور الادارة رهن بتطور البيئة والمستوى الحضاري والتربية المدنية

٢ – والخاصة الثانية المميزة هي تغليب العلاقة التنظيمية للموظف على علاقته التعاقدية ، الامر الذي ادى عمليا الى الجمود وعدم التحرك فضلا عن البيروقراطية التي تنوء تحتها الادارة . وهي أمور محتومة عند اعتماد او تغليب قاعدة العلاقة التنظيمية للموظف بادارته . اما نظام اجارة الخدمة فيتضح انه معتمد بقدر يسير ، اذا ما قورن عدد المتعاقدين والاجراء بالموظفين الدائمين . مع ضرورة التنويه بان سبب اللجوء الى استخدام الاجراء في ظل قانون العمل او التعاقد مع اشخاص من ذوي المؤهلات والمعارف الخاصة وفقا لقاعدة « العقد شريعة المتعاقدين » ، لا يستند دائما الى أسس علمية مدروسة لتطعيم الادارة بموظفين متعاقدين او اجراء لتحقيق ثمة توازن مع الموظفين الدائمين ، كما في الاخذ بالاعتبار طبيعة الوظائف ومهماتها التي تستدعي ان يشغلها موظفون لا تربطهم علاقة وثيقة ، وانما غالبا ما يتم ذلك وفقا للاستنساب . وكثيرا ما نرى متعاقدين واجراء يتولون مهمات تعود الى وظائف ملحوظة في الملاكات الدائمة .

٣ – وتتميز الادارة اللبنانية ايضا بانها فاعلة ومنفعلة ، وتتكيف مع النظام الديموقراطي الذي تعيش في ظله . ولذا فان ما قيل اعلاه عن ارتباطات الادارة بالبيئة والتفاعل القائم بينهما ، يصح والحالة هذه قوله في الادارة اللبنانية .

وليد فارس
اختصاصي في العلوم الادارية

في العدد المقبل :

منطلقات الاصلاح الاداري

٩ طائرات في الساعة

شهد مطار بيروت من ١٥ الى ٢١ آذار ٨٢٣ طائرة انزلت ١٩٣٥٠ راكبا واصعدت ١٨٢٠٤ . وكان بينهم ٩٠٥٩ ترانزيت . وكان المعدل ٩ طائرات في الساعة . وبلغت نسبة الزيادة هذه السنة على السنة الماضية ١،١ في المئة .

حركة الطائرات ١٥ – ٢١ آذار ١٩٧٤

التاريخ	حركة الطائرات	حركة المسافرين وصول	ذهاب	ترانزيت
١٥	١١٢	٢٩٩٠	٣٥٤٤	١٣١٦
١٦	١٢٣	٣١١٦	٢٥٢٤	٢١٧٨
١٧	١٠٤	٢٢٩٦	٢٥٤٦	١٠٨٨
١٨	١١٩	٢٦٤٤	٢٤٥٨	١١٣٧
١٩	١١٥	٢٥٠٤	٢٢٩٠	٧٣٩
٢٠	١٢٧	٣١٧١	٢٥٣٣	١٢٥٤
٢١	١١٩	٢٦٢٩	٢١٧١	١٣٤٧
المجموع	٨٢٣	١٩٣٥٠	١٨٢٠٤	٩٠٥٩

١٥ – ٢١ آذار ٧٣

التاريخ	حركة الطائرات	حركة المسافرين وصول	ذهاب	ترانزيت
١٥	٩٩	٢٢٩٦	١٢٠٠	١١٢٣
١٦	١٠١	٢٢٣٦	٢٤٥٣	٨٣٠
١٧	١٠٨	٢١١٨	٢٢٢٦	١٤١٣
١٨	٩٨	٢٤٣٦	٢٢٠١	١٣٨٣
١٩	١٠٣	٢٠٣٦	١٩٤١	١٠٣٠
٢٠	١٠٤	١٩٩١	١٨٩٥	١١٢٤
٢١	١٠٧	٢٠٨٤	١٩٨٧	١٢١٦
المجموع	٧٢٠	١٥١٨٧	١٤٣٠٣	٨١٥٩

من الجريدة الرسمية

تملك اجانب في بيروت والمتن

في اعداد الجريدة الرسمية ١٤ و ١٦ و ١٧ الصادرة في ١٨ و ٢٥ و ٢٨ شباط ١٩٧٤ ، تشرت موازنات ثماني شركات مساهمة لبنانية للعام ١٩٧٢ يمكن من مراجعتها استخراج النتائج الاتية :

● ثلاث شركات رابحة وخمس خاسرة .

● مجموع رساميلها العام ٢٨٣ مليونا و ٧٢٠ الف ليرة .

● مجموع راس المال في الشركات الثلاث الرابحة ٢٨٠ مليونا و ٤٥٠ الف ليرة .

● مجموع ربحها العام ١٧ مليونا و ٤٦١ الفا و ١١٧ ليرة .

● معدل الربح الوسطي ٥ ملايين و ٨٢٠ الفا و ٣٧٢ ليرة و ٤٥ قرشا .

● مجموع راس المال في الشركات الخمس الخاسرة ٣ ملايين و ٢٧٠ الف ليرة .

● مجموع الخسارة العام ٩١٨ الفا و ٤٤٨ ليرة و ٣٨ قرشا .

● معدل الخسارة الوسطي ١٨٣ الفا و ٦٨٩ ليرة و ٦٧ قرشا .

والشركات الثماني هي :

● **شركة الازدهار الاقتصادي**

رأس مالها ٣٥٠ الفا ، ربحها ٢٩ الفا و ٣٦ ليرة وعشرة قروش ، رئيس مجلس ادارتها البرت مرشاق .

● **الشركة العربية للسفريات والخدمات**

رأس مالها ١٠٠ الف ، وربحها ٤١ الفا و ٨١٩ ليرة و ٣٤ قرشا ، رئيس مجلس ادارتها عادل مهنا زعرب .

● **شركة انترا للاستثمار**

رأس مالها ٢٨٠ مليونا ، ربحها المدور ١٧ مليونا و ٤١٠ الاف و ٢٧١ ليرة و ٩٢ قرشا ، رئيس مجلس ادارتها – مديرها العام الدكتور لوسيان دحداح .

● **شركة هولتكس**

رأس مالها ٣٠٢ الاف ، خسارتها ٩ الاف و ٤٧٤ ليرة و ٤٥ قرشا ، رئيس مجلس ادارتها – مديرها العام ايلي بدارو .

● **شركة عريضة اخوان المساهمة**

رأس مالها مليون و ٧٦٤ الفا ، خسارتها ٧٨٦ الفا و ٦٨٥ ليرة ، رئيس مجلس ادارتها الفونس عريضة .

● **مؤسسة دار الريحاني**

رأس مالها ٢٠٠ الف ، خسارتها ١٠٢ الاف و ٥١٩ ليرة و ٦٦ قرشا ، رئيس مجلس ادارتها البرت الريحاني .

● **الشركة اللبنانية لادارة مشاريع متعلقة بالسياحة**

رأس مالها نصف مليون ، خسارتها ١١ الفا و ٣٠٥ ليرات و ٩٥ قرشا ، رئيس مجلس ادارتها اليس شباط .

● **شركة المستحضرات الطبية والكيميائية المتحدة – اويكو فارم**

رأس مالها ١٠٠ الف ، خسارتها ٣ الاف و ٤٦٣ ليرة و ٣٣ قرشا ، رئيس مجلس ادارتها الدكتور محمد امين الحافظ .

تملك الاجانب

● المرسوم الرقم ٧١٨٩ تاريخ ١٩ شباط ١٩٧٤ رخص للسيد كاظم سلطان بور حكيمي من التابعية الايرانية بتملك القسم ٢١ من العقار الرقم ٥٠٨٣ من منطقة المزرعة العقارية في بيروت .

(الجريدة الرسمية الرقم ١٦ تاريخ ٢٥ – ٢ – ١٩٧٤)

● المرسوم الرقم ٧١٩٨ تاريخ ١٩ شباط ١٩٧٤ ، رخص للسيد جورج الياس بيلوني من التابعية الاميركية بتملك العقار الرقم ١٩٩٩ من منطقة مزرعة يشوع العقارية (قضاء المتن) .

● المرسوم الرقم ٧٢٠٠ تاريخ ١٩ شباط ١٩٧٤ ، رخص للسيد سركيس ليون سركيسيان من التابعية البريطانية بتملك القسم ١١ من العقار الرقم ٢٠٦٦ من منطقة رأس بيروت العقارية في بيروت .

اعداد : هاني المفتي

مفكرة المساهم

مواعيد

أول نيسان

● **شركة الاستثمار التجارية (ايتكو)**

– الساعة ١٢ ظهرا ، مركز الشركة ، مبنى البرازي ، شارع فردان ، بيروت (غير عادية) .

● **شركة ايموتيليا لبنان .**

– الساعة ٤،٣٠ بعد الظهر ، المركز الرئيسي ، مبنى ايوب ، شارع الخضر ، بيروت (غير عادية) .

٤ نيسان

● **شركة بروتيين**

– الساعة ٤،٣٠ بعد الظهر ، فندق الكارلتون ، بيروت (جمعية عمومية تاسيسية) .

انحصرت توصيات اللجنة المكلفة حل ازمة الازدحام في مرفأ بيروت في ايجاد محلات ومستودعات لتخزين البضائع ولم تشر الى توصية واحدة متعلقة مثلا بشراء معدات حديثة للتفريغ او توسيع الاحواض او انشاء الحوض الرابع في المدى القريب .

وعلى رغم ان هذه التوصيات كفيلة ، اذا ما نفذت فورا ، بتخفيف حدة الازدحام يساعدها في ذلك حلول الايام المشمسة الا ان الازدحام يعود من جديد عندما تتكدس البضائع وتستعمل المساحات الجديدة مستودعات لاصحاب ... ويبقى سحب البضائع كما ... الان .

ويبدو ان شركة استثمار المرفأ مثلت دورا كبيرا في ... التوصيات لانها لم تدرس ... لتوصيات تحملها على شراء معدات جديدة .

من جهة اخرى فان تنفيذ هذه التوصيات يزيد من ازمة السير وعرقلته بين ... المرفأ ومنطقة الكرنتينا والنهر ...

في انتظار ما يسفر عنه تنفيذ التوصيات نجد ان حركة البواخر عادت الى الزيادة فارتفع العدد من ٩٨ الى ١١٧ باخرة خلال اسبوع ، كما ارتفع عدد البواخر خارج المرفأ من ٢٢ الى ٣٥ والمسجلة من ٢٧ الى ٣١ والتي هي دون شغل من ١٢ الى ... باخرة .

وحافظ حجم البضائع في البواخر التي هي خارج ... على معدله وهو ٣٦ الف طن ... كذلك في البواخر المسجلة ... اي ٣٠ الف طن .

اما البضائع المسحوبة من ... العنابر والارصفة فكان حجمها ... قليلا وتوقفت شركة المرفأ ... اعطاء معلومات حولها .

حركة البواخر والبضائع في مرفأ بيروت بين ٢٠ و ٢٧ آذار ٧٤

التاريخ / البواخر	الاربعاء ٢٠ اذار	الخميس ٢١ اذار	الجمعة ٢٢ اذار	السبت ٢٣ اذار	الاحد ٢٤ اذار	الاثنين ٢٥ اذار	الثلاثاء ٢٦ اذار	الاربعاء ٢٧ اذار
داخل المرفأ	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢٢	٢١	٢٤	٢٣
من دون شغل	١٢	١٦	١٣	١٥	١٦	١٥	١٢	١٣
خارج المرفأ	٢٢	٢٥	٢٥	٣١	٢٦	٣١	٣١	٣٥
مسجلة	٢٧	٢٦	٢٨	٢٨	٢٩	٣١	٣٣	٣١
مسافرة	٥	١١	٨	٧	٣	٦	٧	٧
منتظرة	٣	١١	٥	٧	٧	٧	٧	٤
راجعة	٣	–	١	١	١	١	٢	٣
للتسجيل	١	١	٣	١	٣	٢	–	١
المجموع	٩٨	١١٤	١٠٥	١١٣	١٠٧	١١٤	١١٥	١١٧
البضائع خارج المرفأ (بالطن)	٣٦٩١٥	٣٦٠٩٧	٣٦٦٤٠	٤١٤٦٤	٣٣٦١٥	٣٣٣١١	٣٢٥٤١	٣٣٩٩١
في البواخر المسجلة	٣٠٣٧٦	٣١٤٤٦	٣٢٤٤٠	٣١٩٩٦	٣٦٧٤٨	٢٩٣٣٣	٣٣٩٩٧	٢٠٨٤٧
في البواخر المنتظرة	٥٤٢٠	٨٤٩٤	٧٦٨٤	٩٧٥٤	٦٦٠٩	٦٦٠٩	٤٩٤٤	٤٨٧٩
المسحوبة من الارصفة والعنابر	٨٣٤٨	٧٥٥٤	–	٨٥١٦	–	٨٣٨٨	٢	٢

ونيسف تصنع عالماً سعيداً!


من اجله : مركز تلقيح في لبنان •

ذر عدد الاطفال في العالم بمليار ي مليون طفل ، ربع هذا العدد . أطفال سعداء تتوافر لهم فرص اة الكريمة والانتاج في البلدان فورة التي تقع في مناطق نلة استطاعت تحقيق التقدم تصادي والتكنولوجي ، بينما ؛ أطفال العالم ، خصوصا في ان النامية ، يصارعون الجهل رض والفقر والجوع التي عاشها هم في ظلها من قبلهم •
ن البلدان النامية التي تسعى التطور تواجه عجزا ماديا وبشريا ا أرادت تنفيذ مشروع يتناول اجات الاساسية لبناء مجتمع طور • وهذه البلدان تستطيع صول على دعم منظمات دولية ة تعمل ضمن نطاق الامم المتحدة فتص بكل مشكلة من مشكلات صر وهي: الصحة والغذاء والتربية قتصاد • ويمكنها أيضا ان تطلب م من منظمة يشمل عملها كل ء الميادين في آن اذ هي تعنى طفل كمورد من الموارد القومية • ه المنظمة هي يونيسف — منظمة م المتحدة للاطفال — التي باتت ن المشرق الاوسط النامية تدرك الية دورها في سعيها الى تقديم ساعدة وتعزيز الرفاهية والتطور بام •
نظرة يونيسف الى أطفال العالم ي « ان الاطفال الذين يعيشون ياة قصيرة وتاعسة فريسة الفقر لجوع والمرض يشكلون عبءا ثقيلا ى العالم ، مع أن العالم هو اصتهم ، أما اذا استطاع الاطفال ، يعيشوا حياة طويلة منتجة سعيدة متمتعين بفوائد الصحة لعلم فانهم يشكلون عندئذ أعظم في العالم من امكانات » •
يونيسف تهتم بـ ٨٠٠ مليون ل هم عدد الاطفال في البلدان امية • والوضع المعيشي لهؤلاء رقام هو : كل ثانية يولد طفل ، ، كل اثني عشر طفلا يموت اثنان ، أول مراحل الطفولة • خمسة من شرة الباقين يتاح لهم دخول درسة واثنان منهم فقط ينهون حلة الصفوف الابتدائية • وهذه ظروف تواجه ثلاثة من كل أربعة باليد في العالم •

منذ البداية

تأسست يونيسف عام ١٩٤٦ من جل تأمين المساعدات الطارئة الى طفال أوروبا الخارجة من محنة لحرب • وهكذا نشأ اسمها المختصر UNICEF الذي يعني صندوق لامم المتحدة الدولي لاغاثة الاطفال United Nations International Children's Emergency Fund.
ومنذ ذلك الحين ويونيسف تتابع قديم المساعدات في حالات لطوارىء كالفيضانات التي حدثت ي العراق أو القحط الذي أصاب نوب اليمن ، لكنها تركز جهودها ي الوقت الحاضر على التخطيط لانمائي وبناء الاجهزة التربوية لصحية والاجتماعية في الدول التي طلب المساعدة •
وعام ١٩٥٣ حذفت كلمتا «الدولية» « الاغاثة » من تسمية المنظمة ، ستبقي الاسم المختصر الذي كان صبح شائعا •
يونيسف تساعد دول البلدان لنامية في خمسة ميادين رئيسية ي : صحة الطفل والتغذية والتعليم رعاية العائلة والطفل والمساعدات ي الطوارىء •
في الصحة تقول تقارير يونيسف ن أبسط الخدمات الطبية ليست في تناول ٩٠ في المئة من سكان البلدان لنامية • سبعة من كل عشرة أطفال يتلقون العناية اللازمة عند ولادتهم ن قبل طبيب أو مولدة مدربة •
نسبة وفيات الاطفال ما بين لسنوات الاولى والرابعة ما تزال رتفعة فهي تزيد نسبة ٣٠ الى ٤٠ معفا على ما هي في البلدان لصناعية •
وتعد الالتهابات المعوية والتهابات لرئة والسل والملاريا والكوليرا من هم الامراض المتسببة في وفيات لاطفال •
ان تزايد عدد السكان تزايدا سريعا في البلدان النامية يتزايد مرتين ونصف مرة عما هو في البلدان المتطورة ، يهدد بالقضاء على ثمرات الجهود التي بذلت لتوسيع نطاق الخدمات الصحية الهادفة الى وقاية الملايين من الاطفال •

في ٩٩ بلداً

وتنفق يونيسف ما يزيد على ٥٣ بالمئة تقريبا من مساعداتها (أكثر من ٤٨ مليون دولار) في ٩٩ بلدا تعطي الاولوية لتحسين حالة الاطفال الصحية باقامة شبكات من المراكز الصحية للعناية بالامهات والاطفال •
في ١٩٧٢ قامت يونيسف بالاعمال الاتية :
— تقديم المنح لتدريب أكثر من ١٢٥٠٠ طبيب وممرضة وقابلة وعامل ي الصحة العامة ومساعد طبيبة •
— تجهيز ١٠٤٥٠ مركز من المراكز الصحية الريفية الرئيسية والمراكز الفرعية ومستشفيات الاطفال ومراكز التوليد •
— تقديم اللقاحات وبقية المساعدات التي جعلت في الامكان •
● تلقيح أكثر من ٤١ مليون طفل ضد السل •
● تلقيح ملايين اخرين من الاطفال ضد الجدري والخناق (الدفتيريا) والكزاز (التيتانوس) والتيفوئيد والامراض الاخرى المعدية •
● وقاية نحو ٤٢ مليون طفل من الملاريا •
وفي التغذية تقول التقارير ان سوء التغذية هو أكبر عامل منفرد يساهم في وفيات الاطفال والاولاد الصغار في البلدان النامية حيث يموت بين ٢٥ و ٣٠ في المئة منهم قبل بلوغهم السن الرابعة •
ويقدر عدد الاطفال دون الرابعة الذين يعانون بعض أنواع سوء التغذية بـ ١٠٠ مليون طفل وان سوء

وتوزعها مجانا أو تبيعها بثمن مخفوض في سبيل وقاية ملايين الاطفال من سوء التغذية •

التعليم في البلدان النامية

وفي التعليم تضم البلدان النامية أكثر من ٥٠٠ مليون ولد في سن التلمذة لم تتح لهم فرصة تعلم القراءة والكتابة واستعمال الارقام •
وفي أفريقيا ٤٠ في المئة فقط من الاولاد في سن الدراسة الابتدائية مسجلون في المدارس وفي آسيا تصل نسبتهم الى ٥٥ في المئة • وفي أميركا اللاتينية تبلغ هذه النسبة ٧٠ في المئة •
ونسبة التسرب خلال المرحلة الابتدائية في البلدان النامية تراوح بين ٢٠ و٨٠ في المئة •
ومن المألوف وجود ٨٠ الى ٩٠ من الاولاد في غرفة تدريس واحدة بلا

تجهيز نحو ٥٠٠ ناد للامهات وتقديم المخصصات لتدريب الموجهين والمحركين الاجتماعيين لاكثر من ١٠ الاف من النوادي النسائية ومراكز التنمية الاجتماعية في ٣٢ بلدا حيث تتعلم النساء الاميات الطرق الحديثة للعناية بالاطفال وشؤون التغذية والتدبير المنزلي •
تدريب أكثر من ٣ الاف من العاملين مع الاطفال وتجهيز نحو ٨٠٠ مركز من مراكز رعاية الاطفال النهارية المختلفة •
تجهيز أكثر من ٤٠٠ مركز ريفي للشباب وتدريب ما يزيد على ١١ الف مرشد محلي للقرويين والشباب يعملون على تشجيع مشاريع العون الذاتي وتحسين نوعية العمل الزراعي وموارد المياه وصحة البيئة في ٤٨ بلدا ، وذلك ضمن الجهود المبذولة للحد من الهجرة نحو المدن •

مساعدات الطوارىء

وفي مساعدات الطوارىء تجابه يونيسف سنويا كوارث طبيعية وأخرى من صنع البشر •
وتقوم بعمليات اغاثة عاجلة للملايين من العائلات حول العالم • ومن ثم تبدأ عملية اعادة التأهيل البعيدة المدى التي وان يكن الاعلام عنها يكون قليلا الا انها ليست أقل شأنا وأهمية • ولدى يونيسف في كوبنهاغن مراكز تخزين كبيرة منها تشحن عبر القارات المعدات الطبية ومعدات الملاجىء والمواد الغذائية •
ومن بعض ما قامت به يونيسف اثناء الكوارث الحديثة :
— وباء الكوليرا : اثيوبيا ومالي والنيجر ونيجريا •
— الاضطرابات: بنغلادش والاردن ونيجيريا وباكستان والسودان وبوروندي •
— الاعاصير : الهند ومدغشقر وجزر موريسيوس •
الزلازل : البيرو ونيكاراغواي •
الفيضانات : افغانستان والفيلبين وباكستان •
— التسمم بالزئبق : العراق •
— شلل الاطفال • باكستان •
الجفاف : غرب افريقيا والهند واثيوبيا • برامج اعادة التأهيل بعد الحرب — الشرق الاوسط وجنوب فيتنام ولاوس •

المنظمة تحضن أطفال العالم وتوفر لهم الغذاء والصحة والعلم

التغذية يزيد خطورة الامراض عند الاطفال الى درجة الموت أحيانا •
وهنالك ما لا يقل عن ١٠ ملايين طفل دون الرابعة يعانون سوء التغذية الى حد يعرضهم للتخلف في النمو العقلي والجسدي • ويعاني ما يقدر بأحد عشر مليون طفل وولد صغير نقصا شديدا في الفيتامين « أ » قد يؤدي بهم الى فقدانهم النظر في صورة نهائية •
وتنفق يونيسيف قرابة ٩ في المئة من مساعداتها (٥ ملايين دولار) لمكافحة أسباب سوء التغذية في ٦٠ قطرا •
وعام ١٩٧٢ قامت يونيسف بما يأتي : ساعدت ٤١ بلدا على تنمية مشاريع غذائية تطبيقية بتجهيز أكثر من ١١ ألف مركز نموذجي وحدائق مدرسية وأهلية ووحدات انتاج الدواجن والاسماك ووحدات انتاج البذور • كما ساعدت في برامج تدريبية لـ ١١٠ آلاف من العاملين في حقل التغذية والذين يقومون بتعليم الامهات والاولاد في الريف على طرق زراعة وطهو وتناول الاطعمة الغنية بالبروتيينات •
(وشحنت يونيسف نحو ٩٥ مليون كيلوغرام من المواد الغذائية بما في ذلك الحليب البودرة المقوي ونحو ١٠٥ مليون كيلوغرام من مزيج حبوب الذرة وفول الصويا والحليب الى ١٩ بلدا لتوفير تغذية اضافية، وساعدت في تلبية الحاجات الطارئة للاطفال في افغانستان وبنغلادش والسودان•
وساعدت يونيسف كذلك في تجهيز ٢٦٣ معملا لتصنيع الحليب والمأكولات في نحو ٥٠ بلدا ، وهذه تواصل انتاج الحليب الصحي والاغذية الفطامية الاضافية الغنية بالبروتيينات

كتب مدرسية •
وفي ظروف كثيرة لا يتوافر الا كتاب واحد يقتنيه المعلم وعلى الاولاد ان يتعلموا بطريقة التغييب مرددين الدروس بصوت عال بعد معلمهم من دون أن يفهموا ما يرددون •
وتتولى يونيسف مساعدة ٨٣ بلدا يعتبر فيها تحسين الخدمات التربوية هدفا أوليا وهي تخصص ٢٠ في المئة من مساعداتها (١٠٫٦ ملايين دولار في السنة الماضية) على النحو الاتي :
— قدمت مخصصات لتدريب ٦٨ الف معلم بينهم نحو ٢٨ ألفا من معلمي المرحلة الابتدائية •
— ساعدت على تجهيز ٢٤٨٠٠ من المدارس الابتدائية والاعدادية ودور المعلمين بوسائل الايضاح الحديثة بما في ذلك الخرائط والكرات الجغرافية ومجموعات من الادوات المدرسية والكتب •
— قدمت الورق والالات الطباعية لانتاج الكتب المدرسية على نطاق واسع :
مثلا في اثيوبيا يتم طبع ستة ملايين من الكتب المدرسية خلال السنوات الخمس المقبلة •
وفي اندونيسيا تم طبع وتوزيع ٤٢ مليون كتاب مدرسي ويجري التحضير لطبع ٣٥ مليون كتاب اخرى •
وفي تانزانيا يباشر انتاج نصف مليون كتاب مدرسي •

رعاية العائلة والطفل

وفي رعاية العائلة والطفل يتحتم على الملايين من الامهات أن يتعلمن الطرق الحديثة للعناية بالاطفال لتكملة ما ينقص عاداتهن التقليدية•
أن أقل من واحد في المئة من الـ ٥٥٣ مليون طفل الذين لم يبلغوا سن الدراسة في البلدان النامية يتلقون نوعا من التربية • والملايين من العائلات ما زالت تهجر القرى للاقامة في مدن الاكواخ حيث يواجه أطفالهم وأولادهم ظروفا معيشية رديئة وقاسية •
ويزيد عدد سكان الاكواخ في سرعة تعادل ٣ أو ٤ أضعاف سرعة زيادة السكان في الاحياء الحديثة من المدن • وفي أميركا اللاتينية تتكاثر الاحياء الفقيرة ومدن الاكواخ بمعدل ١٠ الى ١٥ في المئة سنويا•
وانفقت يونيسف نحو ٤ ونصف في المئة من اجمالي مساعداتها في مشاريع ترمي الى تحسين الاحوال المعيشية العائلية في ٥٤ بلدا وتشمل تلك المشاريع :

اعداد : مي ضاهر

جيمس ماكدوغال:
سنوسع نطاق خدماتنا الى الهرمل والجنوب وعكار

جيمس ماكدوغال •

« يبلغ مجموع عدد سكان الدول العربية نحو مئة وعشرين مليون نسمة ، والذين هم دون السن الخامسة عشرة يشكلون اكثر من الثلث ، اذ يقدر عددهم بخمسة واربعين مليون نسمة . وفي مثل هذه الاوضاع يرتدي التغيير في حقل الطفولة اهمية كبرى » ، هذا ما قاله السيد جيمس ماكدوغال المدير الاقليمي لمنظمة يونيسف في منطقة الشرق الاوسط ، في حديث مع «النهار الانمائي» وأجاب السيد ماكدوغال عن اسئلة « النهار الانمائي » على النحو الآتي :

✽ كانت برامج يونيسف ملحقة في السابق باللجنة الاجتماعية التابعة للامم المتحدة، ثم تم الحاقها في الفترة الاخيرة باللجنة الاقتصادية ، فهل في ذلك تأثير مباشر على الطابع الاجتماعي للخدمات التي تقدمها المنظمة ؟

— **ماكدوغال** : يجب وضع نشاطات منظمة يونيسف في الاطار العام للعملية الانمائية ، لان هذه النشاطات ليست قائمة كما يعتقد البعض على أساس خيري انما هي تنسجم مع مقولات البحاثين والمنظرين (ميردال ، بريبيش ...) . الذين يعتبرون أن للعملية الانمائية وجهين: وجها اقتصاديا ووجها انسانيا . ومن الخطورة اهمال الوجه الانساني ، لانه لا يكفي ان نبني معملا او مصفاة بتروكيماوية او مرفأ من غير ان نخطط منذ البداية اوضاع العنصر البشري الذي سيعمل في هذه المنشآت . ان الهدف الاساسي هو الانسان في نهاية المطاف وليس المصنع. ونظرا الى الطابع التصنيعي لعملية التنمية قررت الدول النامية ربط منظمة يونيسف باللجنة الاقتصادية ، بدلا من ربطها باللجنة الاجتماعية .

منطق المردود والريع

✽ ولكن هل تخضعون الاستثمارات التي توظفونها في الخدمات الاجتماعية لمنطق الحساب الاقتصادي اي لمنطق المردود والريعية ؟

— **ماكدوغال** : بالطبع اننا نأخذ في الاعتبار، في سياستنا التوظيفية ، المردود الناتج عن هذه التوظيفات . ولكن من الصعب ، في حال انفاقنا ، على سبيل المثال ، على الخدمات الصحية مليون دولار ، أن نحدد في شكل دقيق قيمة المردود الناتج عن هذا التوظيف . الا اننا قادرون على تحديد مستوى الخسائر التي قد تنجم عن عدم تنفيذ هذه الخدمات . وعلى العموم من العسير تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية في ميدان الخدمات الاجتماعية .

خطة التوسع

✽ ماذا عن برنامجكم في المنطقة ؟

— **ماكدوغال** : ان الخطة الراهنة تقترب من نهايتها . وسنعمد ، هذه السنة الى وضع الخطة الجديدة . ويتم وضع هذه الخطة بالتشاور والتنسيق مع وزارة التصميم العام والوزارات الاخرى المختصة (التربية ، الصحة...) . سنبدأ بدراسة الحاجات وفي حال توافر هذه الدراسات نضع برنامجا من ٣ الى ٥ سنوات ونساهم في تمويله مع المنظمات الدولية الاخرى التابعة للامم المتحدة . ولكن هذه الدراسات غير متوافرة في معظم الاحيان ، لذلك نساهم في تمويل بعض هذه الدراسات على ان تقوم مؤسسات وطنية بوضعها .

✽ يلاحظ ان نشاطات يونيسف في لبنان تتمركز في العاصمة ، فما هي اسباب ذلك ؟

— **ماكدوغال** : بالفعل ان نشاطاتنا تتمركز في المدن في شكل خاص . ونبذل في الوقت الراهن جهودا جدية لتوسيع نطاق خدماتنا الى الهرمل والجنوب وعكار . الا ان هذه المحاولات لم تخرج حتى الان من حيز الدراسات النظرية والتشاور مع وزارة التصميم . ولكن لا بد من الاشارة الى ان بعض المناطق التي نعمل فيها ، حول العاصمة : مثل الكرنتينا وبرج البراجنة وغيرهما لا تقل اوضاعها المعيشية قساوة عما هي اوضاع الجنوب وعكار .

✽ هل مساهمتكم في الحقل الاجتماعي تندرج في سياق خطة انمائية طويلة المدى تسعى الدولة الى تحقيقها ، ام ان هذه المساهمة مستقلة في ذاتها ؟

— **ماكدوغال** : ان موضوع ربط نشاطات منظمة يونيسف بالخطط الانمائية داخل كل دولة من الدول يكتسب اهمية كبرى. وليس في امكاننا التعميم لان الاوضاع تختلف في هذا المجال ، من دولة الى اخرى . ولكن مثل هذا الربط حصل في كل من ايران وسوريا . وعلى العموم ان كل نشاطاتنا تتحدد بالاتفاق مع وزارة التصميم .

✽ من المعلوم أن النشاطات الاجتماعية قد تكون على نوعين ، علاجية او وقائية، فما هو الطابع الغالب على نشاطاتكم ؟

— **ماكدوغال** : في مرحلة اولى تم تركيز الجهود على النشاطات الوقائية وانفقت عشرات الملايين من الدولارات لمواجهة الامراض السارية كالجدري والملاريا والتراخوما وغيرها . وفي الوقت الراهن ينصب الاهتمام على تكوين الملاكات التي تساعد في تطوير الخدمات الاجتماعية كالممرضات والمتدربات على الخدمة الاجتماعية والمساعدات الاجتماعيات والقابلات وغيرها .

واجب الدول النفطية

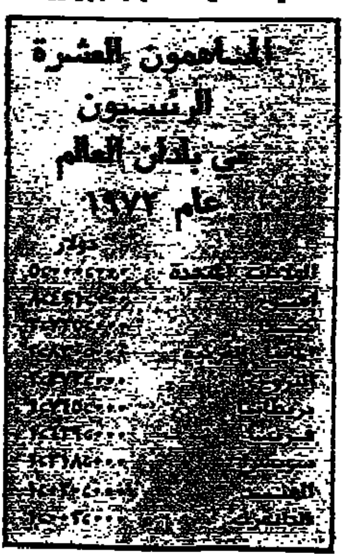
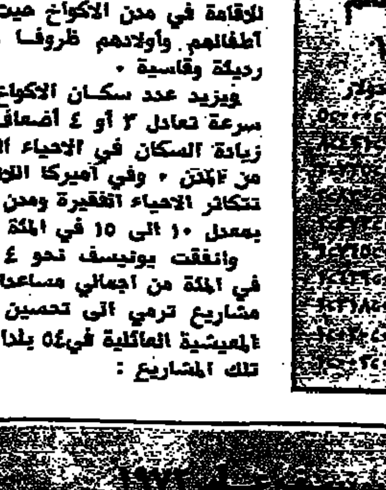
✽ يدور الحديث حول احتمال مطالبة الدول المنتجة للنفط بزيادة اعتماداتها لمنظمة يونيسف؛ فما الصحة في ذلك؟

— **ماكدوغال** : تبلغ موازنة يونيسف ثمانين مليون دولار في السنة ، تقدمها في شكل حر وارادي الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، خصوصا الدول الصناعية (الولايات المتحدة ، اسوج ، نيوزيلندا ...) . وهذه الموازنة تواجه في الوقت الراهن مشكلتين : اولا ان القيمة الفعلية للثمانين مليون دولار اصبحت ، بسبب الغلاء والتضخم ، تساوي ستين مليون دولار فقط ، وثانيا ان الانفجار السكاني يفترض مضاعفة نشاطات المنظمة . وهذان العاملان من شأنهما ايقاع الموازنة في العجز . لذلك ارتأى الامين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم توجيه دعوة الى كل الدول لزيادة اعتماداتها للمنظمة . وبدأنا ، من جهتنا ، الاتصالات مع حكومات دول الشرق الاوسط .

ك. ح.

يونيسف في العالم العربي

تعطي ٥ أضعاف ما تأخذ



يمني جنوبي تدربه يونيسف •



في رعاية يونيسف في سلطنة عمان •

في الدول العربية تشارك يونيسف في برامج انمائية واسعة • وهذه الدول التي تبدو للعالم غنية بالنفط- تعاني مشاكل صحية واجتماعية كثيرة ، ففي بعض مجتمعات اليمن مثلا يقضي ٤٠ في المئة من الاطفال الذين لم يكملوا السنة الواحدة من عمرهم بسبب تلوث المياه وسوء التغذية • وفي عمان ، حيث أكثر السكان غير متعلمين ، ما يزال التطبيب بالكي في اطراف الجسد أكثر العلاجات شيوعا • وفي القاهرة أحياء كثيرة يتجمع فيها عدد كثيف من السكان يعيشون في وضع صحي سيىء • وفي معظم دول الشرق الاوسط ما تزال مشاكل سوء التغذية منتشرة فهنالك عشرات الالاف من المصابين بامراض العيون بسببه النقص في فيتامين « أ » • وفي السودان يعيش في الجنوب ملايين السكان في عزلة طبية وتعليمية •

وفي لبنان أمضى سكان قرى الجنوب الصيف الماضي من دون ماء بسببه؛ الجفاف الذي ساهم في انتشار أمراض جلدية واسعة •

وفي هذه الظروف ، اضافة الى حروب الشرق الاوسط، تقدم يونيسف سنويا الى هذه المنطقة خمسة ملايين دولار • لكن الطلبات التي تردها من الحكومات هي ضعف ما تستطيع يونيسف تلبيته • اذ أن الطلبات تزداد وعدد الاطفال يزداد واهتمام الحكومات بالاوضاع الصحية والاجتماعية للاطفال يزداد ، الا أن الاموال التي تقدمها دول المنطقة الى يونيسف لا تكفي لسد الحاجات المتزايدة • لذلك طلبت من الـ ١٣١ دولة التي تساهم في ٧٢ في المئة من دخل المنظمة أن ترفع حجم مساعداتها •

ويونيسف لا تتلقى أموالا من الامم المتحدة بل من دول العالم ومن بيع بطاقات المعايدة • وفي السنة الماضية باعت أكثر من ١٠٠ مليون بطاقة •

ويبلغ دخل المنظمة السنوي ٨٠ مليون دولار • وهنالك عدد من الدول وافق على زيادة حجم مساعداته فاسوج مثلا قررت رفع مساهمتها من ١٠ ملايين الى ١١ مليون دولار للسنة ١٩٧٤ وهذه القيمة هي عشرة أضعاف ما تساهم به الدول العربية وايران مجتمعة •

ويونيسف تقدم الى الدول العربية خمسة أضعاف ما تتلقى منها • وصرفت فيها منذ تأسيس المنظمة ٩٧ مليون دولار ولم تتلق منها أكثر من ١٤ مليون دولار •

والمشاريع التي انفق عليها في المنطقة تتناول الاتي :
— حماية الملايين من الاشخاص ضد الملاريا والسل وغيرها من الامراض •
— تدريب نحو ٧٠ الف معلم ومعلمة ومدربين للمعلمين وتوزيع تجهيزات مدرسية •
— تجهيز المستشفيات والمستوصفات ومراكز الامومة والطفولة •
— تشييد معامل لانتاج الحليب واطعمة الفطام والمساعدة في مشاريع التغذية المدرسية وتحسين أوضاع التغذية •
— تزويد الحكومات بالاف السيارات لاستخدامها في حقول الصحة والتربية والتعليم والمشاريع الاجتماعية وانشأت اليونيسف مشاغل لتصليح هذه السيارات وصيانتها •
— تدريب الممرضات والقابلات وموظفين في الصحة وتقنيين للمختبرات •
— تدريب الموظفين الاجتماعيين وتجهيز المراكز الاجتماعية والمساعدة في مشاريع تنظيم الاسرة •
— حفر الابار وتأمين شبكات المياه النظيفة •

وتعد يونيسف للسنة ١٩٧٥ برامج لرعاية الاسرة والطفل ومشاريع تغذية وتعليم وصحة • ومن برامجها تأمين العلم والصحة ونظافة المياه لجنوب اليمن • وتوفير ٦٠٠ الف دولار لبرامج مفصلة في عمان ، اضافة الى مشاريع تدريب في ثماني دول عربية هي : الاردن والعراق وليبيا ومصر والامارات العربية ولبنان والسودان وسوريا • ومشروع ضخم للمساهمة في اعادة بناء منطقة السويس في مصر •

ويونيسف تقدم حاليا ٣٢ مليون دولار لبرامج انمائية في دول الشرق الاوسط تمتد من عام ١٩٧١ الى سنة ١٩٧٧ بمعدل ٥ ملايين دولار سنويا في ١٩ دولة عربية لا تتلقى منها أكثر من مليون و٤٠٠ الف ليرة سنويا •

والمساعدات التي تلقتها المنظمة من دول المنطقة عام ١٩٧٣ بالدولارات الاميركية هي كالاتي :

ايران	٢٨٤٢٠٠
مصر	١٢٤٨٠٠
العراق	١٠٠٠٠٠
الجزائر	٩٨٠٠٠
المغرب	٨٥٠٠٠
اسرائيل	٤٥٠٠٠
لبنان	٤١٠٠٠
تونس	٣٩٠٠٠
السعودية	٣٠٠٠٠
السودان	٢٦٠٠٠
ليبيا	٢١٠٠٠
عمان	٢٠٠٠٠
سوريا	١٨٠٠٠
الاردن	٩٢٠٠
قبرص	٣٥٠٠
اليمن الجنوبية	١٠٠٠

واخر دفعة تلقتها من الكويت بلغت قيمتها ١٠ الاف دولار عام ١٩٧٠ • ومن اليمن ٦ الاف دولار عام ١٩٦٩ •

وتلقت مساعدات من الدول الاتية لمرة واحدة فقط •

قطر	٢٠٠٠٠٠
ابو ظبي	١٢٨٠٠٠
البحرين	٥٠٠٠

وفي المقابل تقدم يونيسف لبرامج ٧١ — ٧٧ المبالغ الاتية بالدولارات الاميركية •

● مكتب بيروت	
الاردن	١١١٥٠٠٠
العراق	١١٠٧٠٠٠
لبنان	٦٢٦٠٠٠
السعودية	٥٠٠٠٠٠
سوريا	١٥٧١٠٠٠
	٤٩١٩٠٠٠
● مكتب الخليج	
البحرين	١٣٦٠٠٠
عمان	١٨٨٠٠٠
الامارات	٦٣٠٠٠
اليمن الشمالية	٢٤٥٢٠٠٠
اليمن الجنوبية	١١٠٠٠٠٠
	٣٩٣٩٠٠٠
● مكتب القاهرة	
مصر	٣٤٧٤٦٦٧
ليبيا	٤٦٠٠٠
	٣٥٢٠٦٦٧
● مكتب طهران	
ايران	١٨٧٤٠٠٠
● مكتب الخرطوم	
السودان	٥٥٠١١٠٦
● مكتب شمال افريقيا	
الجزائر	١٣٠٦٠٠٠
المغرب	٢١٢٦٠٠٠
تونس	١٩٢٣٠٠٠
	٥٣٦٥٠٠٠
مشاريع اقليمية وبرامج اخرى	٨٧٩٠٠٠
في حرب تشرين ١٩٧٣	٥٠٠٠٠

دخل يونيسف عام ١٩٧٢

	دولار
١ — المساعدات الحكومية	
— مساعدات سنوية دائمة	٤٥٬٦٠٠٬٠٠٠
— مساعدات حكومية اخرى	١٢٬٩٠٠٬٠٠٠
	٥٨٬٥٠٠٬٠٠٠
٢ — المساعدات غير الحكومية	
— جمع التبرعات بأعياد « هالوين » في الولايات المتحدة وكندا	٤٬٦٠٠٬٠٠٠
— مناشدات للتبرع بواسطة التلفزيون في اوروبا	٬٦٠٠٬٠٠٠
— جمع اعانات وهبات فردية	١٬٩٠٠٬٠٠٠
— مشاريع طويلة الامد	٬٩٠٠٬٠٠٠
— اعانات واعادة تأهيل	٤٬٥٠٠٬٠٠٠
	١٢٬٥٠٠٬٠٠٠
٣ — مبيعات بطاقات المعايدة	٦٬٠٠٠٬٠٠٠
٤ — ايرادات أخرى	٣٬٨٠٠٬٠٠٠
المجموع	٨٠٬٨٠٠٬٠٠٠

هكذا من الأصل

توقف زراعة "الدخان" او تقليصها

يؤديان الى افقار الوف الناس وتعطيل الدورة الاقتصادية في الجنوب

تحتكر الدولة في لبنان التبغ زراعة وصناعة وتجارة ، بموجب القانون . ولقد اناطت الدولة ادارة هذا الاحتكار بشركة حصر التبغ والتنباك (الريجي) بموجب دفتر شروط يحدد علاقة الدولة بهذه الشركة من الناحيتين المالية والادارية . ونفذت مدة العقد بين الدولة وهذه الشركة منذ عام ١٩٦٠ ؛ وكانت الشركة حتى ذلك الحين استردت راس مالها المستثمر في اعمال الحصر بكامله مع فوائده وتقاضت كامل ارباحها . وما زالت الدولة منذ ذلك الحين تمدد هذا العقد تكرارا حتى نهاية السنة المنصرمة من دون ان يكون لهذه الشركة اي راس مال مستثمر لهذه الغاية منذ ١٩٦٠ .

ويطرح مصير هذه الادارة على بساط البحث اليوم بسبب انقضاء مدة الشركة كذلك تطرح الاوضاع والقضايا التي تتعلق بادارة حصر التبغ . وتندرج هذه القضايا تحت فصلين رئيسيين هما : دخل الدولة المالي من حصر التبغ ، والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للناس المتعلقين معيشيا بهذه المؤسسة وهم مزارعو التبغ وباعته وموظفو شركة الريجي وعمالها .

من خلال بحث هذه الاوضاع تدعي شركة الريجي ان زراعة التبغ تلحق بها خسائر سنوية تحسب بعشرات الملايين . وتدعي كذلك ان مجمل ناتج هذه الزراعة هو خسارة بحتة وان الغاءها يزيد من ارباح الشركة وبالتالي الدولة . ويجاري الشركة في تفكيرها هذا فريق من المسؤولين تمثلوا في السنة الماضية بوزير المال السابق السيد فؤاد نفاع ويتمثلون حاليا بوزير الدولة السيد جوزف شادر . وانطلاقا من ادعاء الخسارة ونسبة هذه الخسارة الى زراعة التبغ تسعى شركة الريجي ، وهذا الفريق من المسؤولين ، الى الغاء زراعة التبغ او تقليصها زاعمين ان في ذلك وفرا لخزينة الدولة .

ان زراعة التبغ هي قوت مئات الالوف من اللبنانيين في مناطق لا مورد لها غير هذه الزراعة ، نزح عنها غالبية اهلها سعيا وراء الرزق وبقي فيها مزارع التبغ . ويتجه المسؤولون نحو ضرب هذه الزراعة غير عابئين بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة المترتبة على مشاريعهم هذه .

ان اتحاد شباب الجنوب اذ يرى في اتجاه المسؤولين هذا منحى خطرا سيؤدي الى افقار منطقتنا وضرب اسفين جديد قد يكون الاخير في جسم وطننا العزيز يحدد موقفه بما يأتي :

تري الدولة في زراعة التبغ معضلة . تدعي انها تخسر سنويا عشرات الملايين من الليرات بسببها . ويسارع المسؤولون الى ارتجال أرقام تراوحين الـ ٥٥ مليونا والـ ٧٠ مليون ليرة تحديدا لهذه الخسارة السنوية . كما يهرع بعض الوزراء ، وهم بالتحديد وزير المال السابق السيد فؤاد نفاع ووزير الدولة الحالي السيد جوزف شادر ، الى طرح حلول تتخذ شكل الدراسات العلمية الموضوعية لحل هذه المعضلة المزعومة ، بينما هي في الواقع مشاريع مرتجلة تعتمد على آراء أشخاص مجهولين وتفتقر الى أبسط قواعد البحث العلمي وتتجاهل النتائج الاقتصادية والاجتماعية للحلول التي تطرح .

ولا بد لمن يعالج هذه القضية من ان يشرع بطرح الاسئلة الاتية :

١ ـ هل تخسر الدولة فعلا من زراعة التبغ ؟

٢ ـ اذا كانت شركة الريجي تخسر فعلا من زراعة التبغ ، كم هي هذه الخسارة بالتحديد ؟

٣ ـ من هو المسؤول عن هذه الخسارة في حال تحققها ؟ هل هو المزارع أم شركة الريجي ؟

في اجابتنا عن هذه الاسئلة وبحث هذه القضية نتوخى أن نثبت الحقائق الاتية :

أولا : ان الدولة تحقق أرباحا كبيرة من ادارة حصر التبغ في لبنان .

ثانيا : ان الخسارة التي تزعم الدولة تحملها بسبب زراعة التبغ هي أقل بكثير مما يدعيه المسؤولون وهي خسارة حسابية وليست نهائية .

ثالثا : ان تبعة هذه الخسارة تقع في شكل رئيسي على سوء الادارة وليس على مزارع التبغ .

رابعا : ان زراعة التبغ تساهم في زيادة الدخل القومي اللبناني على رغم الخسارة التي تزعم الدولة تحملها بسببها .

خامسا : ان مزارع التبغ صاحب حق منبثق من مبادىء العدالة والانصاف في الربح الناتج عن مجمل عمل الاحتكار بغض النظر عن أية خسارة عارضة ناتجة عن الزراعة .

سادسا : ان توقف زراعة التبغ او تقليصها او استبدالها هو افقار مباشر لمئات الالوف من الناس وتعطيل الدورة الاقتصادية في منطقة هذه الزراعة وتكريس لمشكلة النزوح عنها وما يستتبع هذا النزوح من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية .

سابعا : الحل المقترح .

أرباح الدولة من الريجي

أولا : في ان الدولة تحقق أرباحا كبيرة من ادارة حصر التبغ

تتعمد تقارير المسؤولين ابراز الخسارة المزعومة الناتجة عن زراعة التبغ وهي تغفل عادة ذكر الربح الذي تجنيه الدولة وشركة الريجي من مجمل ادارة حصر التبغ .

فاذا راجعنا دفتر الشروط الذي بموجبه تعاقدت الدولة مع الشركة واناطت بها ادارة الاحتكار وراجعنا أيضا الانظمة والقوانين المتعلقة به نتبين الحقائق الاتية :

١ ـ تجني الدولة من عمل شركة الريجي أموالا مختلفة متكونة من :

ـ مبلغ سنوي مقطوع قدره مليونا ليرة لبنانية .

ـ ضريبة جيش وضرائب بلدية وفوائد ديون وعائدات جمركية .

ـ ٩٦ ٪ من أرباح الاستثمار .

٢ ـ تجني الشركة جوائز انتاج وتصدير و ٤ ٪ من أرباح الاستثمار

ان مجموع هذه الاموال المذكورة أعلاه بلغت ٢٧،٨٠٠،٩٢٢ ليرة لبنانية عام ١٩٧٠ و ٤٥،٤٥٠،٠٠٠ ليرة لبنانية عام ١٩٧١ و ٤٥،٨٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية عام ١٩٧٢ دخلا صافيا لخزينة الدولة والشركة على رغم أي خسارة مزعومة .

الخسارة حسابية وليست نهائية

ثانيا : في ان الخسارة التي تزعم الدولة تحملها بسبب زراعة التبغ أقل بكثير مما يدعيه المسؤولون وفي انها خسارة حسابية وليست نهائية .

كل ما نعلمه عن الخسارة المزعومة بسبب زراعة التبغ هو تصريحات المسؤولين : المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير المال السابق السيد فؤاد نفاع في شباط ١٩٧٢ ويقدر به هذه الخسارة بـ ٧٠ مليون ليرة لعام ١٩٧١ ، والتقرير الذي أعده وزير الدولة جوزف شادر في كانون الاول ١٩٧٣ ويورد فيه حسابات متناقضة في تقدير هذه الخسارة .

في الواقع ان الدولة لا تخسر ، بل هي تربح كما هو مبين أعلاه . انما الخسارة المزعومة هي في حساب الزراعة وهو حساب داخلي لشركة الريجي لا ينقص من مال الدولة ، انما هو ان صح ينقص من أرباحها .

ان الطريقة الحسابية التي يعتمدها الوزير نفاع لتحديد خسارة الزراعة بعيدة عن التحليل الحسابي العلمي الصحيح . فهو يتخذ معدل سعر مشتري الكيلو غرام الواحد من التبغ من المزارع بـ ٥،٨١ ل.ل. ويضيف اليه أكلاف فرزه وتوضيبه ٥،١٠ ل . ل . معتبرا ان مجموع الرقمين هو سعر الكلفة ١٠،٩١ ل.ل. ومن ثم يتخذ متوسط سعر بيع الكيلو غرام الواحد للسوق الخارجية ٣،٣٧ ل . ل . ويعتبره سعر البيع الحقيقي . ويعتبر ان خسارة الدولة هي حاصل ضرب الفرق بين الرقمين ٧،٥٤ ل . ل . بمجموع الكمية المشترات ٨،٨٤٠،٢٤٤٤ كيلو غراما (مشترى عام ١٩٧١) أي ٦٣،٣٥٤،٠٠٠ ل . ل . وأكثر من ٧٠ مليون ليرة عام ١٩٧٢ لان تقدير المحصول ٩،٤٠٠،٠٠٠ كيلو غرام يفترض الخسارة ذاتها . ويعتمد الوزير شادر الطريقة ذاتها ليحدد الخسارة بـ ٦٠ مليونا عن العام ١٩٧١ .

عيوب هذه الطريقة الحسابية هي كما يأتي :

١ ـ يفترض الوزيران ان كمية التبغ المشتراة من المزارع تباع للتصدير بكاملهابمتوسط سعر ٣،٣٧ ل.ل. بينما الواقع ان قسما منها يصنع ويباع محليا ويحقق أرباحا على سعر كلفته . ويتجاهل الوزيران هذه الحقيقة كليا .

٢ ـ يدعي الوزيران ان أكلاف فرز الكيلو غرام الواحد وتوضيبه تبلغ ٥،١٠ ل . ل . لا نعلم كيف توصل الوزيران الى هذا الرقم ، اذ ان مجموع النفقات المتعلقة بالفرز والتوضيب تبلغ ١٩ مليون ليرة وهي مؤلفة من رواتب موظفي وعمال مديريتي الزراعة وتبغ الورق وفائدة دين الدولة تبلغ بمجموعها ١٧ مليون ليرة ، وهي أكلاف ثابتة لا تتأثر بحجم المحصول أو مصيره ونفقات متحركة تبلغ نحو مليوني ليرة هي تكاليف النقل وثمن الخيش ونفقات اخرى مختلفة . فاذا قسمنا الـ ١٩ مليونا على كامل محصول عام ١٩٧١ البالغ ٨،٨٤٠،٢٤٤٤ فتكون كلفة فرز الكيلو غرام الواحد وتوضيبه ٢،٦١ ليرة (علما ان كلفة هذه العملية لا تتجاوز الليرة الواحدة للكيلو غرام في كل من تركيا واليونان . وعليه نتساءل : كيف توصل الوزيران الى تحديدها بـ ٥،١٠ ل . ل ؟ وما هي النفقات الحقيقية التي يتضمنها هذا الرقم ؟

والسؤال الاهم هو : لماذا لم يعط الوزيران الارقام الاجمالية الواقعية بل اعتمدا هذهالطريقة الافتراضية؟ أي لماذا لم يعطيا قيمة المشترى الاجمالية لموسم ١٩٧١ بالتحديد ومجمل كلفة فرز المحصول وتوضيبه لهذه السنة مع تحليل لعناصرها ومن ثم قيمة مجمل المبيعات المصدر منها والمبيع في السوق المحلية (علما ان هذه الارقام لا بد متوافرة لدى شركة الريجي عن عام ١٩٧١) . فبوجود هذه الارقام الحقيقية يبطل المنطق الافتراضي العشوائي الذي اعتمده الوزيران .

قد يتضح سبب اعتماد الوزيران هذه الطريقة من التناقض الذي وقع فيه الوزير شادر في تقريره . حيث يحدد خسارة الزراعة عن عام ١٩٧١ بـ ٦٠ مليون ليرة في الصفحة ١٤ من تقريره معتمدا على طريقة الوزير نفاع المبينة اعلاه ، بينما يعود في التقرير نفسه وفي الصفحة ٢٢ منه ليقول ان الخسارة الحاصلة من تصدير ورق التبغ للعام ١٩٧١ هي ٢٩،٣ مليون ليرة بينما حققت المصنوعات المحلية ربحا بلغ ١٤،٣٠٠،٠٠٠ ليرة لذلك العام (ويحمل ادارة الريجي مسؤولية انخفاض هذا الربح) أي ان صافي خسارة محصول التبغ تكون ٢٨ مليون ليرة وليس ٦٠ مليونا كما ذكر في الصفحة ١٤ .

ان هذا التناقض وهذه الطريقة الافتراضية العشوائية في تضخيم خسارة زراعة التبغ يتركان مجالا واسعا للشك في نيات المسؤولين تجاه مستقبل هذه الزراعة والمناطق التي تمارسها .

تبعة الخسارة وسوء الادارة

ثالثا : في ان تبعة الخسارة الناتجة عن زراعة التبغ تقع في شكل رئيسي على سوء الادارة وليس على مزارع التبغ .

١ ـ تبرز سوء ادارة الريجي في ان كلفة فرز الكيلو غرام الواحد وتوضيبه من تبغ الورق تبلغ ٥،١٠ ل . ل في لبنان بينما لا تتجاوز هذه الكلفة الليرة الواحدة في كل من تركيا واليونان .

٢ ـ ان صافي انتاج عملية الفرز والتوضيب في لبنان يبلغ ٧٠ ـ ٧٥ ٪ من كامل المحصول المشترى وتذهب الكمية المتبقية أي ٢٠ ـ ٢٥ ٪ هدرا بين كسر وهوالك ، بينما لا تتجاوز نسبة الهدر الـ ١٠ ٪ في البلدان الاخرى . وليس أدل على سوء الادارة في شركة الريجي مما ورد في تقرير الوزير شادر نفسه حول هذا الموضوع « ان الريجي قامت بتنفيذ منشآت بمبالغ باهظة لاكثر من حاجتها الحالية والمستقبلة وان لديها اسرافا في الوظائف الرئيسية :

٤١٣ أجيرا فائضا عن حاجتها . نسبة البطالة المقنعة بلغت ١٠ ٪ في فئة الموظفين و ١٧ ٪ في فئة العمال و ٤٤ ٪ في فئة الادارة العليا فمن أصل ٤٣ مديرا ورئيس مصلحة ورئيس قسم هنالك ١٩ شخصا لا حاجة للريجي اليهم وان ٤٦ شخصا غير مؤهلين للاعمال المسندة اليهم » (تقرير الوزير شادر) .

٣ ـ انعدام الارشاد الزراعي الصحيح الذي يوجه المزارع الى تقليص نفقاته وتحسين انتاجه وتوضيب هذا الانتاج في شكل يخفض من تكاليف الادارة لاعادة توضيبه .

يتضح مما تقدم ان ادارة الريجي تتحمل العبء الاكثر من تبعة الخسارة .

رابعا : في ان زراعة التبغ تساهم في زيادة الدخل القومي اللبناني على رغم الخسارة التي تزعم الدولة تحملها

١ ـ ان كل تصدير للتبغ اللبناني يمثل حركة ايجابية فيميزان المدفوعات اللبناني .

٢ ـ ان الخسارة المزعومة هي حساب قومي داخلي وهي تشكل مساعدة تشجيعية من الدولة لزراعة التبغ . ان هذا النوع من تشجيع القطاعات الاقتصادية ، خصوصا الزراعة ، معمول به في غالبية الدول وهو لا يعتبر خسارة مطلقا بالمفهوم الاقتصادي العصري .

٣ ـ ان المناطق المنتجة للتبغ ما تزال غير مهيأة لانتاج اقتصادي آخر وبالتالي فان توقف زراعة التبغ ستلحق خسارة مساهمته في الدخل القومي التي توازي قيمة المحصول في السوق الخارجية أي ٣٠ ـ ٤٠ مليون ليرة . (سنعالج اقتراح الزراعات البديلة في فقرة لاحقة) .

خامسا : في ان مزارع التبغ صاحب حق، منبثق عن مبادىء العدالة والانصاف ، في الربح الحاصل من مجمل عمل الاحتكار بغض النظر عن أي خسارة عارضة ناتجة عن زراعة التبغ .

تحتكر الدولة انتاج التبغ وصناعته وتجارته بكامل مراحلها . ولقد اناطت ادارة هذا الاحتكار بشركة الريجي .

١ ـ والشركة تحظر اي زراعة للتبغ الا بموجب ترخيص تمنحه وتحدد بموجبه المساحة المسموح بزراعتها ونوعهذه الزراعة، اي البذور المستخدمة، ومن ثم تحتكر الشركة شراء المحصول المنتج باكمله اي انه ليس للمزارع المنتج للتبغ ان يبيعه من اي طرف سوى شركة الريجي . وبيع التبغ من الشركة قسريا بمعنى انه ليس للمزارع ان يمتنع عن تسليم محصوله للشركة حتى ولو شاء ان يتلفه . فالشركة تقوم بتقدير (تخمين) المحصول المتوقع من المساحة المزروعة من قبل كل مزارع قبل موعد القطاف وتفرض على المزارع تسليم الكمية المقدرة سلفا من دون نقصان تحت طائلة العقاب . وتشتري الشركة التبغ المنتج باسعار تحددها بمشيئتها المنفردة بواسطة موظفيها من دون ان يكون للمزارع حق التمنع عن البيع . واذا شاء الاعتراض على التسعير يكون المرجع الصالح للبت باعتراضه لجنة مؤلفة من مندوب عن وزارة المال (سلطة الوصاية على الريجي) وأحد موظفي الشركة ومندوب عن المزارع ، أي لجنة تعود بأكثريتها الى الدولة ، وبالتطبيق العملي ليس لاعتراضات المزارعين على التسعير قيمة تذكر عادة .

٢ ـ وتحتكر الشركة تصنيع التبغ في لبنان فتقوم به بواسطة مصانع تملكها مباشرة .

٣ ـ كما تحتكر التجارة داخليا وخارجيا . فهي بموجب القانون المصدر الوحيد والمستورد الوحيد لهذه السلعة، وهي البائع الوحيد محليا ، حيث توزع التبغ على البائعين المرخص لهم بالبيع من قبلها .

وتنعم هذه الشركة بالطمأنينة التجارية التامة والربح الاكيد ، فالقانون منحها سلطة تحديد اسعار شراء التبغ من المزارعين المنتجين ، مادتها الاولية ، أي سلطة تحديد الجزء الرئيسي من اكلافها ، كذلك سلطة تحديد اسعار البيع محليا وبالتالي مداخيلها . فتمكنها هذه الصلاحية القانونية من تحقيق ربح مؤكد، وهذا ما هي له فاعلة .

ان هذا الوضع المالي الفريد الذي تنعم به هذه الشركة قائم بفعل القانون . وبما ان مبادىء القانون والعدالة لا تبيح للاشخاص العاديين التمتع بمثل هذه الافضليات فقد اعتبرت الريجي شركة ذات منفعة عامة .

اذاً ، قيام الاحتكار يستتبع بالضرورة تحقق المنفعة العامة منه والتي بانتفائها يسقط السند القانوني للاحتكار . وعليه فان ارباح شركة الريجي ليست حقا طبيعيا لها ولا لخزينة الدولة بصفتها التجارية البحتة، بل هي ملك للمنفعة العامة . ولا نرى كيف يمكن ان تتحقق المنفعة العامة بالدعوة الى قطع ارزاق مئات الالوف من الناس بحجة تحقيق الربح التجاري الاقصى.

الافقار المباشر لمئات الالوف

سادسا : في ان توقف زراعة التبغ او تقليصها هو افقار مباشر لمئات الالوف من الناس وتعطيل للدورة الاقتصادية في مناطق هذه الزراعة وتكريس لمشكلة النزوح عنها وما يستتبع هذا النزوح من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية .

مناطق زراعة التبغ في مجملها مناطق زراعية فقيرة متخلفة جافة . تشكل هذه الزراعة فيها المورد الاقتصادي الرئيسي وقد يكون الوحيد . وتعاني هذه المناطق نزوحا بنسبة عالية من سكانها لعلة ضحالة موارد الرزق فيها . وبنزوح اهاليها تتفاقم مشكلتها الاقتصادية والاجتماعية وتنشأ مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في المناطق المنزوح اليها التي تتحول الى بؤر للامراض الاجتماعية ومصدر لقلق الامن واضطرابه .

وزراعة التبغ تحافظ على البقية الباقية من اهالي مناطقها في ارضهم وتقف حائلا في وجه اغراءات النزوح لديهم . فمعالجة قضية زراعة التبغ او أي تدبير متعلق بها تشكل عاملا فاعلا ومباشرا في قضية النزوح وما يستتبعها من مشاكل . فمن خلال قضية النزوح ينظر الى زراعة التبغ واي قضية تتفرع عنها.

وتتجاهل سياسة الدولة المتعلقة بزراعة التبغ النتائج الاجتماعية المترتبة عليها كليا . فهي تناقش هذه القضية من زاوية الربح والخسارة البحتة من دون الالتفات الى مفاعيل التدابير المقترحة من الناحية الاجتماعية وبالتالي الامنية والسياسية . وعليه يرسم المسؤولون الصورة المستقبلة للريجي من دون الالتفات الى هذه الناحية ويدعون الى الغاء زراعة التبغ او تقليصها تفاديا للخسارة التي يزعمان انها تتسبب فيها .

فالوزير نفاع ، في مؤتمره الصحافي الشهير ، وصل الى حد الدعوة الى ايقاف هذه الزراعة في شكل مباشر وتام ، بينما يضع الوزير شادر برنامجا طويل الامد يؤدي بنتيجته الى تقليص هذه الزراعة وابدال الجزء الملغى منها بزراعات بديلة كزراعة التوت والفستق الحلبي واللوز . ويبرر الوزير شادر اقتراحاته هذه بالخسارة المالية الناتجة عن زراعة التبغ خصوصا في الاراضي غير الصالحة تماما لهذه الزراعة . كما يعد الوزير بتقديم تعويضات مناسبة للمزارعين الذين سيحرمون زراعة التبغ تتضمن هبتهم نصوبا لمزروعات بديلة مجانا واعفاءات ضريبية ومساعدات تشجيعية وضمان للمزارع المحروم بدخل يوازي ما خسره بحرمانه زراعة التبغ وذلك لمدة خمس عشرة سنة .

عيوب مشروع شادر ومخاطره

ويبدو مشروع الوزير شادر في ظاهره منطقيا وحلا مناسبا لقضية زراعة التبغ ، خصوصا انه يحافظ على مستوى الدخل القومي لمناطق هذه الزراعة لانه لا يفقرها . الا انه لدى التمعن في هذا المشروع تظهر فيه عيوب ومخاطر كبيرة على مستقبل هذه المنطقة وسكانها ومستقبل لبنان تتلخص كما يأتي :

١ ـ يغفل مشروع الوزير شادر اغفالا تاما قضية النزوح السكاني عن مناطق زراعة التبغ ونتائج مقترحاته على هذه القضية . فعلى رغم ان مشروعه يعد بأن يحافظ على دخل سكان هذه المناطق المرتزقين من زراعة التبغ بعد تقليصها ، فهو لا يلتفت الى ان زراعة التبغ ، في طبيعتها ، تستخدم نسبة مرتفعة من اليد العاملة لاستخدامها الزراعات البعلية الاخرى خصوصا تلك التي يقترحها الوزير بديلا من زراعة التبغ كالتوت والفستق الحلبي واللوز . ففي حال تطبيق مشروع الوزير بتقليص المساحة المزروعة تبغا يتدنى فورا وبنسبة كبيرة عدد الايدي العاملة في مناطق زراعة التبغ . اذ ان الدونم الواحد المزروع تبغا يستخدم من اليد العاملة اضعافا عدة ما تستخدمه زراعة التوت مثلا . فالدورة الموسمية لزراعة التبغ تتكون من اربعة عشر شهرا من العمل المستمر لعدد كبير نسبيا من العمال : أي ان مزارع التبغ يشرع في تحضير مشاتله للموسم الجديد قبل نحو شهرين من تسليم محصوله للسنة المنصرمة الى شركة الريجي ، بينما تتكون الدورة الموسمية لزراعة التوت لغرض انتاج حرير القز شهرين في الموسم الربيعي ومثلهما في الموسم الخريفي ولا تحتاج الا الى عدد قليل جدا من العمال بين هذين الموسمين . وينطبق المبدأ ذاته على الزراعات الاخرى المقترحة بدلا من التبغ بنسب متفاوتة .

وعليه يتبين ان مشروع الوزير شادر يؤدي الى تكريس مشكلة مناطق التبغ الاولى : النزوح وما يتفرع عنه . ولعل المال الذي قد توفره الدولة من الغاء زراعة التبغ او تقليصها لن يكفي هذه الدولة رواتب لزيادة اعداد الشرطة ورجال الامن التي سيقتضيها تفاقم مشكلة النزوح .

٢ ـ قد تكون بعض الاراضي المزروعة حاليا تبغا ليست افضل الاراضي لهذه الزراعة ، الا ان القول ان ارضا غير صالحة البتة تزرع تبغا قول مناف للحقيقة والواقع . فالارض غير الصالحة لا يمكن ان تعطي محصولا يتمتع بالحد الادنى المطلوب كي تكون هذه الزراعة مربحة . فان اكلاف زراعة التبغ المتصاعدة سنة بعد سنة ومستوى اسعار مشتري التبغ الحالية لا تترك نصيبا وافرا من الربح للمزارع . والعديد من المزارعين الذين لا يملكون ارضا صالحة لهذه الزراعة يتخلون عنها ويلجأون الى تأجير تراخيصهم لان لديه مثل هذه الارض . وعليه فان الاراضي غير الصالحة تخرج تدريجا من الاستعمال سنة بعد سنة ومع تطور خبرة المزارعين من تجاربهم الخاصة .

وفي كل الاحوال في امكان الدولة ان تصنف الاراضي وتمنع زراعة التبغ في غير الصالحة منها وتحصرها في الصالحة بشرط الحفاظ على مجموع المساحة المرخص بها وعدم انقاصها والتعويض على المحروم من ترخيصه . وقد تتمكن الدولة من بيع التراخيص للمزارعين الذين يملكون اراضي صالحة ، الا ان الشرط الاساسي لالغاء أي ترخيص هو الحفاظ على مجموع المساحة المزروعة حاليا من دون نقصان .

وعليه فان كون بعض التبغ يزرع في اراض ليست فضلى لهذه الزراعة ليس مبررا منطقيا لالغاء الزراعة او تقليص مساحتها .

٣ ـ ان مشروع الوزير شادر ما زال افكارا عامة مجملة تفتقر الى دراسات تطبيقية فهو يفترض امورا ويخلص لاستنتاجات لا يبررها ويعد بأشياء ولا يسندها ، نعدد بعضها هنا على سبيل المثال :

أ ـ كيف توصل الى الاستنتاج ان اراضي غير صالحة تزرع تبغا وعلى ماذا اعتمد في ذلك ؟ ولماذا افترض ان هذه الاراضي ذاتها تصلح للتوت او الفستق الحلبي او اللوز واستنادا الى أي دراسة توصل الى هذه النتيجة ؟

ب ـ لم يحدد الوزير شادر في مشروعه مصادر التمويل المطلوبة للتعويض على المزارعين الذين يقترح حرمانهم زراعة التبغ . ولم يظهر ان وفرا كافيا سيتحقق من تقليص الزراعة لتغطية قيمة التعويضات المطلوبة علما ان نحو نصف الخسارة التي يزعم انها ناتجة عن الزراعة تقريبا تذهب رواتب للموظفين والعمال في مديريتي الزراعة وتبغ الورق واكلافا ثابتة اخرى لم يقترح شيئا في صددها .

والسؤال المهم المطروح في هذا المجال هو : ماذا يتوخى الوزير شادر من مشروعه ؟ فاذا كان يتوخى توفير المال على خزينة الدولة فان مشروعه لا يحقق هذه النتيجة ، اذ انه يعد مزارع التبغ الذي يقترح حرمانه زراعته بتعويضات قد تفوق خسارة الدولة المزعومة من زراعة التبغ .

أما اذا كان الوزير يهدف الى ابدال زراعة يعتقد انها خاسرة بزراعات اخرى يرجو ان تكون رابحة فهو لم يقنعنا بأن زراعة التبغ خاسرة كما لم يبين لنا كيف ستكون الزراعات البديلة رابحة .

فليس لنا الا ان نعجب من المشروع المقترح ونسأل عن النتيجة المتوخاة منه . ونعجب ايضا من تسرع المسؤولين في اجراء « دراسات » ارتجالية تهدد مصير مئات الالوف من اللبنانيين .

تستثنى من ذلك اقتراحات شادر الاخرى الايجابية المتعلقة بتحسين ادارة حصر التبغ داخليا .

حل في ست نقاط

سابعا : الحل المقترح

ان اتحاد شباب الجنوب يرى ان واجب الدولة هو ان تنصب على دراسات تهدف الى تحسين زراعة التبغ وتعزيزها قطاعا اقتصاديا حيويا لمناطق زراعتها وللبنان . ويرى ان الحل السليم لقضية زراعة التبغ هو في انشاء مشاريع الري الدائم في مناطق زراعة التبغ والتي عند تحقيقها يقلع المزارع تلقائيا عن زراعة التبغ وشجونها ويتجه نحو زراعات اخرى تكون حتما رابحة حينها .

أما الان وريثما يتحقق الري يرى اتحاد شباب الجنوب ما يأتي :

١ ـ على الدولة ان تعزز زراعة التبغ وتشجعها ولو كان ذلك على حساب خسارة مالية حسابية هي في الواقع مساعدات تشجيعية لهذه الزراعة .

٢ ـ انشاء مؤسسة عامة تحل محل شركة الريجي واصلاح اوضاع هذهالادارة ورفع مستوى الكفاية فيها .

٣ ـ تحسين انتاج التبغ عن طريق تصنيف الاراضي وتحسين البذار والارشاد الصحيح للمزارع .

٤ ـ تحسين الفرز والتوضيب والتخزين ووقف الهدر البالغ في هذه العمليات والذي يشكل الخسارة الحقيقية .

٥ ـ تحسين المصنوعات المحلية لزيادة مبيعاتها ولرفع الارباح الناتجة منها .

٦ ـ توزيع افضل لرخص الزراعة يؤدي الى زيادة معدل المساحة بالنسبة الى معدل المزارع وبالتالي زيادة دخل المزارع عن طريق زيادة انتاجه وليس فقط بواسطة زيادة الاسعار .

بهذه التدابير وبزيادة الطلب العالمي على منتوجات التبغ وارتفاع اسعارها العالمية المستمر سنة بعد سنة تستقيم شؤون هذه الزراعة وتزول الخسائر المنسوبة اليها .

ولا بد من التذكير بأن الحل الجذري لهذه القضية وغيرها من قضايا مناطقنا الزراعية المتخلفة يكمن في تحقيق مشاريع ري هذه المناطق .

ان اتحاد شباب الجنوب يعلن انه يرى في تعزيز زراعة التبغ في لبنان هدفا من اهدافه الاستراتيجية الرئيسية وانه سيتابع نضاله لتحقيق الحل الذي يطرحه لهذه القضية .

اتحاد شباب الجنوب